



PROVISIONAL
A/38/PV.19
10 October 1983
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد إيويكا (بنما)
نائب الرئيس : السيد ميسيبي (سوازيلند)
(نائب الرئيس)

خطاب فخامة السيد بليسا ريو بتانكور كوارتاس ، رئيس جمهورية كولومبيا

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقي كلمات كل من :

السيد آدرلي (جزر البهاما)

السيد شنوبيك (تشيكوسلوفاكيا)

السيد القاسم (الأردن)

السيد طيلسي (ألبانيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥

خطاب فخامة السيد بليسياريو بتانكور كوارتاس ، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هذا الصباح ستستمع الجمعية

الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كولومبيا .

اصطحب فخامة السيد بليسياريو بتانكور كوارتاس ، رئيس جمهورية كولومبيا ، الى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة يشرفني أن

أرحب في الامم المتحدة بفخامة السيد بليسياريو بتانكور كوارتاس ، رئيس جمهورية كولومبيا ،
وأدعوه لالقاء بيانه امام الجمعية العامة .

السيد بتانكور كوارتاس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نيابة عن كولومبيا ،

أود قبل كل شيء ان اتوجه اليكم بالتهنئة الحارة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة . واننا
نشعر بارتياح لأن هذا الشرف قد أسبغ على نائب رئيس بلد تقيم معه كولومبيا علاقات أخوية
للغاية . ان مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية تمثل ضمانا للموضوعية والفعالية في سير افعال
هذه الجمعية .

وأغتنم هذه الفرصة كذلك ، لكي ارحب بحرارة بوفد سان كريستوفر ونيفيس ، التي

قبلت توا عضويتها في الامم المتحدة طبقا لهدف تحقيق العالمية .

من السهل على المرء ان يتسلى بأن يجمع - كما في حالة جمع قطع الصورة المتقطعة

في اللعبة المعروفة - التغيرات التي قلبت أخيرا ، بالقوة السحرية للارتباطات التي غيرت

السلوك الجماعي ، فيما كانت تعتبر غير قابلة للتغيير ، ومن بينها مفهوم السيادة الذي على

اساسه كانت ، فيما سبق كانت كل دولة ، تنعزل داخل حدودها الوطنية كما تنعزل الرخويات

داخل قواقعها .

ان كل مرحلة من مراحل التاريخ تتصف بالصراع من اجل القوة ، حتى انا ما أدى ذلك

الى التضحية بالضمير من اجل الايديولوجيات المتعارضة . ومن الاكثر نفعا ، البحث عن

دوافع الصراع بدلا من السيطرة عليه ، في عصر يجد فيه من يمارسون الدبلوماسية التقليدية انه قد حلت محلهم جماعات غير مؤهلة تصمم على المشاركة ، وتذكرنا خطواتها المتعجلة بالتحذير الذي ورد على مزولة شمسية مصرية قديمة : " ان الوقت متأخر اكثر مما تتصور " . وفي خضم الحرب العالمية الثانية ، ومن وسط البقايا المحترقة ، شقت الامم المتحدة مكانا لها في الحفاظ على اكثر الاشياء المطلوبة الحاحا وهو السلم .

لقد مضى على ذلك ثمانية وثلاثون عاما ، وبرغم الميثاق فان العالم يتجه بعيدا عن ذلك العشل الاعلى . ويذكرنا العرض الموضوعي للافعال الجنونية لذلك العالم انه منذ ذلك التاريخ نشب . ه صراعا مسلحا على التعاقب ، لأسباب بعيدة تماما عن المنطق ، وكل واحد من هذه الصراعات يعكس استقطابا ظاهرا ولكنه عيبي .

لكن الضحايا لم تكن من مراكز القوة المتعجزة ، بل من الطبقات والفئات الضعيفة ، وسالت الدماء في مناطق بعيدة وليس في القلاع التي توجد فيها المصالح الحقيقية للقوى المتصارعة . هل يرجع هذا التناقض الى تفكك يعلن عن اعادة تجمع واعية . ولايماننا ببقائه البشرية نؤكد ان ذلك صحيح ، حيث نقدم شهادة بلد حر يطل على الكاريبي وعلى المحيط الهادئ ، ويقع عند نقطة الاتصال بين برزخ امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية ، وقريب من مصدر القلاقل التي تهدد مستقبل العالم .

لقد كانت لدينا آمال خادعة بأن الاستعمار قد انتهى مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك باستثناء حالات قليلة مثل جزر مالديف ، فقد ظهرت دول طالبت بحقها في الانتاج وتسويق هذا الانتاج . ولكن الحرب الباردة حولتها الى مجموعات تتنافس بعضها مع بعض حتى يمكنها بيع منتجاتها بأسعار عادلة ، وحتى تتمكن من التوصل الى التمويل والتكنولوجيا . لقد أدت هذه المنافسة ، وعدم قدرة الضعفاء على العمل سويا ، الى ان تظل أسعار النفط وأسعار السلع الاساسية منخفضة . ومع الانفراج في الخمسينات ظهرت اول كتل للبلدان النامية ، التي تجمعت معا من اجل تخطي معضلة الاشتراكية والرأسمالية بتحقيق وجود مستقل . ومع التفتت في الغرب ، شق العالم النامي طريقه الخاص ، وتبع ذلك اكتشاف التحديث كما يتضح في حالة اليابان والمانيا الغربية وكوريا والصين .

وقد أخذ ثمن عدم التفاهم باهتمام ودون انذار مسبق . فالعالم اكثر بساطة مما يبدو ، والاسعار الجديدة للنفط والاصلاحات في النظام الاقتصادي العالمي - السستي استوجب الامر قبولها تدريجيا - قد فتحت الطريق امام نظام جديد . لقد كان ذلك هدف كولومبيا عندما تبنت موقف الحياد المتوازن والتعايش ضمن حركة عدم الانحياز ، التي تتولى رئاستها الان السيدة غاندى .

كيف نستطيع ان نجعل الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وكل منهما نواة جذب للأمم الصديقة ، تعيدان فتح الحوار ، وتفكران بشكل متزايد في البشرية بدلا من التفكير فسي مصالحهما الخاصة المضللة في بعض الأحيان ؟ هناك ثلاثة رجال عظام تركوا بصماتهم على هذا القرن ، وحاولوا ايضاف تلك الحلقة المفردة : نهرو الوريث لحكمه الهندوس ؛ وناصر الذى جدد الروح الاسلامية ، وتيتو صانع القومية البراجماتية . وفلسفاتهم ، التي اهتمت بالدفاع عن الحيوية الثقافية للشعوب ، حدها سوكارنو في باندونج ، بانها تدعو الى اضعاف الهوية العالمية على البشرية بصورة تدريجية ، وذلك على عكس الانقسام الثنائي الاقطاب لاتفاقات يالتا . وتؤكد تلك الفلسفة على الحوار وفتح سبل للتنمية المستقلة لكل الشعوب ، واحلال السلام محل الحرب بين الاقوياء على الارض .

اننا لسنا أتباعا لأحد ، ولا نستخدم على أحد ، كما اننا لسنا أعداء لأحد : ان هذا الموقف اساسي في السياسة الخارجية لكولومبيا منذ تأسيس دولتنا ، وعندما وجه المحرر بوليفار دعوته لنا باقامة توازن في العالم . وفي الوقت الحالي الذى نقيم فيه علاقات صداقة ترتكز على الاحترام والكرامة والتعدد الايديولوجي والديمقراطية ورفض الاستعمار ، نعتقد أن الوقت قد حان لاقامة نظام ثقافي عالمي جديد دعا اليه ليوبولد سننور ، رسول الزنجية الافريقي ، وهي دعوة روحية مفتوحة لمشاركة الجميع فيها . وقد كان الوقت لنفعل ذلك لأن عطية الاستقطاب في العالم التي تتحلل في كتلتين توجهان التهديد ، وتتبادلان الشك وانعدام الثقة ، تهدد السلم وتشير امكانية التدمير النووي .

ان الحرب من اجل الهيمنة تؤدي الى ارتكاب اعمال جنونية تحطم مقياس ما هو رشيد وغير رشيد . ويعتد تكديس الاسلحة ، مظهرا مأساويا لحالة الاختلال وعدم التوازن

التي وصلنا اليها . ويمكن دائما ان نقيّم المعدل النسبي للتكلفة والفائدة بين انجاز عمل معين أو عدم انجازه ، وبين توسيع مجاله أو انقاعه ، وبين الحد منه أو السيطرة عليه ، الا في حالة سباق التسلح ، الذي فاق كل مدى لدرجة انه خلال الدقائق التي اتحدت فيها ، يكون العالم قد انفق . ه مليون دولار لتحسين تقنيات الدمار لديه . ومن أبسط الحجج للدفاع عن السلم ، القول بأن الحرب مستحيلة اذا لم تكن هناك أسلحة . وهناك بعض من يعتقدون ، مثل مجموعة جامعة هارفارد ، انه طالما ان البشرية قد فقدت الان براعتها النووية ، فانها لا يمكن ان تستعيد لها بعد ذلك ، فالانسان يشبه بروميثيوس في الاساطير الاغريقية يظل مرتبطا بهذه الاسلحة مثل ارتباطه بالنار ، ولن يتمكن أبدا من التخلص من تلك المعرفة .

ولكن لا يتفجر النزاع عن الأسلحة أو عن تعزيز الترسانات ، بل يترتب دائما على القرارات السياسية ؛ ولن يتحقق السلام من خلال القضاء على سباق التسلح فقط ، بل ينبغي لنا أن ننزع السلاح فكريا ، وفعلا ، وذلك ضمن أمور أخرى ، لرفض أى تأكيد آخر للنظرية التي تقول بأن نماذج الكراهية هي نتاج رهيب للغرب يتجسد بكل عنفه في الجنوب ، ولتجنب تأكيد أفكار نهرو المؤلمة عند ما كان في السجن :

" انتصر الشر كثيرا ، ولكن ما هو أسوأ يتمثل في أن نرى ان ما كان يسد و عادلا للغاية قد تدهور وتشوه ، هل الطبيعة البشرية شريرة أساسا لدرجة أن تكرر الآلام والكوارث كان ضروريا لكي تتمكن من معرفة كيفية التصرف برشد ، وان ترفع البشرية فوق مستوى الانسان الجشع العنيف المخادع ، وهو ما وصل اليه الانسان الآن ؟ وفي نفس الوقت ، هل مثير أى جهد لتغيير هذه الطبيعة الآن وفي المستقبل القريب ، الفشل ؟ " .

لبن أخضع لاغرام مطقة العالم المثالي ، لكنني لن أكون متصالحا مع نفسي اذا لم أصرخ وأطالب الجميع بأن يسود السلام فيما بيننا . ولم يتوفر للانسان أبدا هذا القدر الهائل من التقنيات التي تساعده على تحقيق رخائه ، لكنه لم يكن أبدا بمثل هذا البعد عن استخدامها تحقيقا لهذا الغرض .

وهذا التقدم ، الذي هو بالطبيعة ملك للجميع ، شأنه شأن الهواء أو الماء ، يترتب على معرفة متراكمة لعب الانسان دوره في جمعها . اما سلبا أو ايجابا . وهنا على ذلك فان ثمار هذا الحصاد ينبغي أن تستفيد منها البشرية جمعا . ومع ذلك ، فهناك ملايين من الناس ، بل أغلبية الشعوب التي يمثلها الرجال والنساء المجتمعون هنا اليوم ، سجناء جهلهم . لذلك لا ينبغي أن يتجه العلم نحو العقيدة أو الخصوصية ، لأن أى نظرية علمية في حد ذاتها قابلة للدحض ، وانا جعلنا العلم دينا وليس ثقافة ، فهذا معناه الاتجاه الى الاسهام والابتعاد عن العقلانية .

وعلى سبيل المثال ، لا يجب أن تصبح هذه الأمور هي الموجهة لنا في مجال الفناء وهو من أكبر المجالات التي يمكن أن نقيم فيها مثلا أعلى للعدالة ، فمغامرة

الفضاء الخارجي الجذابة يجب أن تدفعنا الى الاحساس بتكافلنا ومجتمعنا كما ينبغي أن تسخر الموارد الثمينة لكي نوّمن ببناء الجنس البشري الذي تنتمي اليه جميع الأمم لأنه كلما اقتربنا من خالقنا ، ابتعدنا عن أي مكان محدد على وجه الأرض . وبالتالي فلا يجب أن نسمح بأن تخترق قذائف الحرب هذا الفضاء ، ذلك لأن الدول التي لم تنضم الى نضادى الأقوياء تشعر بالرعب والاحباط الكبير بسبب غياب موارد ها أو بسبب المحرمات الفلسفية .

ويتضمن ميراثنا المشترك معاصيلنا ومناجنا وسواحلنا وثروات البحر وغاباتنا وأنهارنا ، أى صحتنا وتعليمنا وقيامنا ، أو بعبارة أخرى العنصر الثمين ألا وهو السلام .

ان أرواحنا هي التي أصبحت في موضع خطر .

ومن بين هذا التراث نجد كذلك الشبكة المعقدة لاتصالاتنا السلوكية واللاسلكية والصوت والصورة التي تصل الى عقورنا لتأكيد الحق في الاعلام وتحسين نوعية معيشتنا . ان تحويل الفضاء الى بعد حربي جديد يهدد الكائنات الرقيقة الهشة التي لا حول لها ولا قوة ، ويمثل شكلا شيطانيا من أشكال السيطرة . فلنفكر في النداء الذي وجهه كرايسكي رجل النما العظيم .

" ان ما كانت تمثله في الزمن الغابر شبكات السكك الحديدية والطرق ، والقنوات ، أصبحت تمثله اليوم شبكات الاتصالات السلوكية واللاسلكية والاعلام والحاسب الالكتروني والتعليم والتدريب التي تستخدم أحدث أساليب التكنولوجيا . ان للشعوب التي تسعى الى التنمية حقا مطلقا في أن تتوفر لها كل هذه الشبكات دون تأخير . اننا نشهد ثورة في مفهوم الموارد البشرية ، وعلينا ان نتفادى ما نطلق عليه " الفصل العنصرى الالكتروني " .

وعلى غرار الدول التي تقع في منطقة المدار الثابت حول الأرض ، فان كولومبيا تعني تماما ونمعتها المتميز ، وبالتالي فانها لا تنوى مطلقا أن تصبح المستخدم المنفرد لمورد له أهمية أساسية بالنسبة لمناطق تشعر بآثار هذا المورد ، الذى أصبح لا غنى عنه للسلم والتنمية ، ولا تنوى كولومبيا استغلاله لأغراض التدمير أو القضاء على سيادة الدول أو زعزعة الاستقرار العالمي ، فكل هذا غير وارد .

وعلى الرغم من تشككي ازا* الدعاوى البلاغية التي تتعلق بالسلم وسباق التسلح القائم على اساس الردع ، هناك مكان للتفكير الخلاق كذلك الذي يتيحه نادى روما في " المحفل الانساني " ، ولم يكن من السهل على الاطلاق استيعاب دروس التاريخ ، وبقدر سخائنا مع انفسنا في الثناء* على ما لدينا من فضائل قليلة ، فاننا حذرون ومقترون في الكلام عن نقائصنا . ونحن اذ نكون كثيرى الكلام ومتناقضين بحكم طبيعتنا ، فاننا نكون اكثر ميلا الى ذلك تحت تأثير السلطة الذي يلعب برؤوسنا عنه تحت تأثير الهزيمة المحزن . وهذه هي احدى المزايا النسبية للوجود بين صفوف الضعفاء* .

ولقد ارتاد السيد هلموت شميدت ، المواطن العالمي ، بحار الأزمات الصاخبة وخلص الى نتيجة مفادها اننا في اقل البلدان نموا قد عانينا من الركود الاقتصادى اكثر من غيرنا ، فالاسعار العادلة الجديدة للنفط لا تدفع البلدان الصناعية " سوى جزء" صغير فقط " منها ، بينما يقع العبء الاكبر على معدلات التبادل التجارى الخاصة بنا ، والتي لم يعد هناك سبيل الى اصلاحها . وقد اشار الى هذه الحقيقة منذ بضعة ايام السيد خورخي ايويكا ، رئيس الجمعية العامة الموقر ، وأعلنها كذلك السيد ازفالد وهورتادور ، الرئيس الشاب واللامع لاكوادور . وعلق على ذلك شخص ذور روح دعاة قاتمة فقال ، اننا نحن الفقراء* ، تركنا لكي نتعامل مع فقر مكيف الهواء* . ولا يمكن ان يكون ثمة توازن دائم يقوم فقط على اساس القدرة التدميرية للدولتين العظميين الرئيسيتين ، بل والأدهى من ذلك على اساس التقسيم الى مناطق تجدف فيها المناطق الخاضعة كالعبيد نحو مراكز القوة . والاستقطاب بين الشرق والغرب والتقسيم الرأسى الى اغنياء الشمال وفقراء الجنوب لا وجود لهما في اى مفهوم عادل للحقيقة . ونحن نرفض ذلك مثلما يرفض العبيد العمل الشاق .

ونحن في الجنوب نتمسك بالتزامنا بالقيم الغربية ، وهذا يشكل المعنى الاساسى لنضالنا العسكرى من اجل السلم ، وهو نضال لا يحيد عن مقصده من اجل خدمة ايدولوجية معينة . وأشار السيد جورج شولتز وزير الخارجية الامريكى وهو مفكر متميز الى ان اعادة تمويل البلدان النامية وما تعانیه من عجز في تجارتها الخارجية ،

وأسعار صادراتها ينبغي ان تحظى من الاهتمام بما هو اكثر من التخريب الشيوعي او غيره من مصادر القلق التقليدية الاخرى. وانا اضيف الى تلك القائمة النزعة الحمائية العمياء.

ومن الجلي ان ذلك الخيار المغرى المتمثل في النزعة الحمائية التي هي من اشنع انواع التمييز ، يشكل عائقا للعالم الثالث الذي تبلغ ديونه حوالي ٦٠٠ بليون دولار. وينبغي ان تعطى الأولوية لعملية اعادة تمويل هذه الديون كبديل وحييد لاسعار المدينين ، وسيكون لهذا في الوقت نفسه اثر حفّاز دينامي على الدائنين. وعلى الرغم من ان العالم الثالث يعوزه الكثير فانه يضطلع بدور حاسم في الآلية الانتاجية للبلدان الصناعية.

وقد اعرب شخص ما عن الشك في الطريقة التي قام بها السيد ادوارد هيث ، رئيس وزراء بريطانيا السابق ، بتقديم هذه الحقائق الجريئة حين قال :

" تتوقف فرصة عمل من بين كل ٢٠ فرصة في الميدان الصناعي

على الصادرات الى البلدان النامية. وهذه البلدان الاخيرة تقدم ٢٥٪ من المصنوعات التي تستورد بأسعار تقل بنسبة ١٦٪ عن مصنوعات البلدان الصناعية كما انها مصدر ثلثي العائدات المتعلقة بالخدمات في الميدان التجاري للولايات المتحدة. كما ان ٦٠٪ من الدين الخارجي للبلدان النامية غير المصدرة للنفط مقترض من مؤسسات مالية في الولايات المتحدة ، التي الغيت فيها ٣٠٠ فرصة عمل في العام الماضي نتيجة لآثار الركود على المجالات الهامشية " .

وهذا الاعتماد المتبادل يثبت الحاجة الملحة الى اعادة تنشيط الاقتصاد العالمي بأسره واعادة توزيع الموارد المالية عن طريق تحويل جزء من ديون هذه البلدان الى استثمارات في المجال الاجتماعي وهو الامر الذي سيناقش في المؤتمر الاقتصادي لأمريكا اللاتينية الذي سيعقد في كيتوف في كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ .

ان صوتي هو صوت الرجل العادي والمرأة العادية ، صوت المستفيد من السياسات الرشيدة او الطائشة او من هو ضحية لها . وعلى مسافة ساعات من هذا المقر تقع قارة نابضة بالحياة لا سبيل لها الى وسائل الاتصال وتقع خارج نطاق اهتمام الاقوياء ، وتشكل في الوقت الحاضر مركزا لاجداث تجعلنا جميعا بطريقة او اخرى ، عوامل نشطة في مآساتها .

ان مشاكل امريكا الوسطى والكاريبى لم تنشأ بين عشية وضحاها كما لو انه حتى الامس فقط كانت هذه المنطقة زاخرة بالرقص ومشاعر المرح النابع من الرخاء . فلقـد سارت هذه المنطقة منذ نيلها الاستقلال في طريق مضمّن نحو اشكال الديمقراطية الحقيقية . وهذه رحلة تخلفت فيها التنمية في ظل غطرسة الاستعمار . الا ان ارواح شعوبنا وعيون اطفالنا الجائعين التي تفتحت مؤخرا على الحياة توجد فيها قوة كامنة . وكل ما هنالك هو ان القدرة الخلاقة لكل هؤلاء يعوقها تدخل لاصلة له بمطامحهم . ان امريكا الوسطى هي مثال للمشاكل الهيكلية التي يجب ان تحلها شعوبها وحدها في الاطار السيادي لمطامحها ومؤسساتها الحقيقية . وهذا هو ما تستهدفه اعمال مجموعة كونتادورا التي تسعى الى تلبية حاجة ما في عملية تحقيق السلم في المنطقة وهي تستند الى الاهداف المشتركة للمكسيك وفرنزويلا وبنما وكولومبيا بالاضافة الى الدعم القوي الذي تقدمه كل بلدان امريكا الوسطى ، في العمل من اجل تهيئة احوال من الحرية يمكن فيها لكل بلد ان يقرر مستقبله .

ان العنف والتوترات والحوادث والتخلف والظلم كلها أعراض لأزمة نسي فيها التعايش وتقرير المصير، وتظهر فيها الدولتان العظميان الرئيسيتان وهما تتدخلان على نحو مخز في الأراضي حيث يترك الفلاحون زراعتهم ليحطوا الأسلحة الأجنبية وليحفظوا قبورهم بأنفسهم .

وفي الجهد المشترك في اطار ما هو معروف للعالم بفلسفة كونتادورا، قمت وزملائي من رؤساء الدول، بالتعاون مع وزراء خارجياتنا ومستشارينا، باجراء التشخيص اللازم، ونحن نطالب بتحقيق التفاهم ونسعى الى تعزيز الحوار والاتفاقات والحلول التوفيقية . ونحن ندق أبواب الأقوياء في سمينا للمسلم .

ومن أجل بلوغ هذه الغاية، قمت ورؤساء بنما وفنزويلا والمكسيك في ١٧ تموز/ يوليه الماضي، بتوقيع اعلان كانكون الذي قدمنا فيه اقتراحات ايجابية تعيد تأكيد ايماننا بالسعي من أجل السلم، والمؤسسات الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان، والعدالة الاجتماعية . وقد أعربنا عن قلقنا لرؤساء الدول الآخرين، الذين أود أن أتوجه اليهم بالشكر لما قدموه من دعم . كما أود أن أعرب عن امتناني للتشجيع الذي لقيناه من البابا يوحنا بولس الثاني، ومن العديد من أعضاء المجتمع الدولي . ومن الجلي لمجموعة كونتادورا أن مهمتها كداعية للسلم في أمريكا الوسطى تتفق مع أهداف الأمم المتحدة . ويسعدنا أننا اليوم - تحت القيادة الجادة للسيد خافيير بيريز دي كوبيار وفي نطاق مضمون قرار مجلس الأمن الصادر في أيار/ مايو ١٩٨٣ - نساعد الأمين العام في المهمة المناطة به وذلك بتقديم التقارير عن عطية صيانة السلم .

ان أمريكا وآسيا وأمريكا اللاتينية ما هي إلا سارح لنزاعات مماثلة، ففي القارات الثلاث يوجد تدخل خارجي ليس له ما يبرره يهدد السلم ويشير الكراهية، ويؤدي الى اشراء تجار الحروب ويشير العنف . ورغم الخصائص المميزة لكل حالة من هذه النزاعات، فانها كلها تشترك في عامل التدخل الأجنبي سواء بوصفه سعيا رئيسيا أو عنصرا ملازما .

هذا هو السبب في أن رئيس بلد صغير، ليس هو بقوة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية لكنه بالتأكيد قوة سياسية، يسعى جاهدا في الداخل الى تحقيق السلم والتنمية والتغيير المنصف، يرى أنه ملتزم التزاما أدبيا بأن يعلن أنه من الضروري أن يتم — على وجه الاستعجال — انسحاب القوات الأجنبية والمستشارين العسكريين من نيكاراغوا والسلفادور وهندوراس ولبنان وأفغانستان وكامبوتشيا وناميبيا وموزامبيق وتشاد، بل من أى مكان تعوق فيه هذه القوات وهؤلاء المستشارون شعوب العالم عن تقرير مصيرها .

ان بلدى يحدوه وطيد الأمل في أن يتسنى الحوار أن يخرس أصوات المدافع في أمريكا الوسطى، وفي الشرقين الأدنى والأوسط، وفي جنوب شرقي آسيا، وفي أى جزء من العالم يدمر فيه الانسان أخاه الانسان، وأن يخرج من هذه المناطق ناشرو الموت . وناشرو الموت هؤلاء هم القوات المتطوعة أو المرتزقة، والشركات الخاصة للدول الكبرى، التي ترمي من قواعدها في البلدان المنتجة الى تحسين مخترعاتها الشيطانية وتعزيز قوتها على أساس قدرتها التدميرية .

انني أنا الذى أشرف الآن بمخاطبة هذه الجمعية العامة، الابن الثاني من بين ٢٢ ابنا لأسرة ريفية كولومبية نصف متعلمة . انني للأسف لست تكنوقراطيا ولكني أستاذان جامعة سابق واجه الجوع، ونام على مقاعد الحدائق العامة، وقام بأى عمل من أجل البقاء . انني، اذن، ابن التخلف الاقتصادى وشخص تجاوز ذلك العرض المفزع، ألا وهو التخلف الاقتصادى . انني أعرف من واقع خبرتي الشخصية مهاج وأحزان ذلك الفرع من الشجرة الانسانية، وهو أوسع وأقوى بل وربما أحكم فرع فيها . من هذه الحكمة تكلمت في هذه الجمعية الموقرة، دون أن ادعي لنفسى علامات ظهور المخلص المنتظر، أو أى ادعاء آخر سوى أنني أصبحت رئيسا لبلدى عن طريق الانتخاب الحر من جانب شعبي المتواضع، الذى أخاطب اليوم هذه الجمعية بلغته الواضحة والصريحة .

انني اذ أنظر الى الخلف محاولا التوصل الى طريق لضمان فهمكم لي، فانما أستعيد ظلال العالم الذى عشته في شبابي . كم من تغيرات حدثت في جيل واحد . ففي الوقت

الذى قلت فيه الاحتمالات ازداد متوسط العمر المتوقع . لقد كان تعدادنا عندئذ بليونسي نسمة، ويبلغ تعدادنا الآن أربعة بلايين ، وسوف يبلغ تعدادنا عام ٢٠٠٠ ستة بلايين نسمة . وفي ذلك الوقت، كما هو الحال الآن ، عشنا وسط ضجيج الزواج التي تطلقها الدول القوية على العالم . واليوم أنشأنا هذه المنظمة، التي تقوم فيها الأم، التي حرمت من قبل من أن يكون لها صوت سموع، بالتعبير عن آرائها السيادية بحرية وعلسى قدم المساواة مع الآخرين جميعا .

فعلى الرغم من وجود شبح الحرب والهريرية التي تعربد في شكل الارهاب في كل مكان ، وعلى الرغم من المنطق الجنوني الذى تأخذ به بعض الدول التي تأمر باسقاط الطائرات بما يترتب على ذلك من تضحية بأرواح الأبرياء وتخلق ذلك التمييز الواضح السخف بين الأصدقاء " الاستبداديين " والأعداء " الشموليين " ، كما لو لم تكن هناك أرواح بشرية تتعرض للخطر في كل الحالات، فان شيئا نبيلًا جدا قد برز من مداوات هذه الجمعية ألا وهو : الحوار بين الأعداء ، الذى لم يعد نظريا فحسب وانما عملها أيضا، وهو حوار بين الأنداد في المجتمع العالمي .

ويحدوني الأمل في أن يفغر لي الأعضاء معتقداتي الريفية هذه، ولكنني أوؤمن بانتصار الحرية على الموت، وأؤمن بأن الثورة على الظلم هي القوة الدافعة للتاريخ ، وأن العدالة ستسود بين الشعوب .

ويرى المفكر الافريقي ألبرت توفيو جيري ، أن فقر الشعوب يمكن أن يتحول الى ثروات عن طريق اتفاق للتضامن يقوم على أساس الروح كدافع للتقدم . ولقد نطق " برتراندراسل " - الذى عاش في هذا القرن ، وأشار حوله الخلاف والفكر، ولم يجرؤ حتى أعدى أعدائه على التشكيك في نفاذ بصيرته وأمانته الفكرية - بالعبارات التالية المفزعة فسي تغاؤها :

" لا الفقر ولا الجثث جزء حتمي من تراث الانسان . وانني على ثقة من أن الذكاء والصبر والاقناع سينجحون في تحرير الجنس البشرى من العذاب الذى يفرضه على نفسه ، بشرط ألا يبيد نفسه أولاً " .

وانني ان اكرر بعبارات أخرى ما قاله رفيقي غيريال غارسيا ماركوس ، فانني أحث الأعضاء على العمل على اعطاء فرصة أخرى على هذه الأرض ، لتلك القطاعات البشرية التي عاشت في عزلة طويلة قرن من الزمن .

دعونا نعمل سويا من أجل جنس واحد هو الجنس البشرى وبلغة واحدة هي لغة السلم ومن أجل مقصد واحد هو التقدم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الهام الذى ألقاه توا .

اصطحب فخامة السيد بليساريو بتانكور كوارتاس الى خارج قاعة الجمعية العامة

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد أدري (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، يسرني نيابة عن وفد جزر البهاما أن أهنتكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . انكم تتولون هذا المنصب بمؤهلات ممتازة وخبرة مكتسبة ومكانة مرموقة وبذلك تكونون من أقدر الناس على تصريف شؤون هذه الجمعية المضطربة في هذا الوقت . واني أتمنى لكم التوفيق في هذا المنصب الكبير ، وأعدكم بتأييد وفدى لكم ولزملائكم في مكتب الجمعية آملا أن تخرج الدورة الثامنة والثلاثون لهذه الجمعية بنتائج واقعية .

ونيابة عن وفد بلادى ، أود أن أعرب عن عميق الامتنان للوفود التي أيدت ترشيحنا لرئاسة الجمعية العامة .

وأود أن أشيد بسلفكم السيد ايمن هولاي ، مثل هنفاريا ، الذى ترأس الدورة السابعة والثلاثين . ونحن ندين له بالكثير لما اتمصف به من المهارة والصبر والتسامح في اضطلاعهم بمهام منصبه .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادى وحكومة جزر البهاما العميق للأمين العام على الجهود الدؤوبة التي يبذلها لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . ففي حدود الموانع المفروضة عليه بسبب القيود المؤسسية فضلا عن انعدام الارادة أو الرغبة لدى بعض الدول في التوصل الى توافق في الآراء ، الأمر الذى اعتقد أن الشعوب في العالم تريده سعيا الى السلم والأمن الاقتصادى وتقرير المصير والكرامة العنصرية نراه يحافظ على نزاهة منصبه ومصداقية هذه المنظمة .

والأحظ بغبطة بالغة انضمام سان كريستوفر ونيفيس الى أسرة الأمم هذه . ان جزر البهاما وسان كريستوفر ونيفيس مرتبطان ارتباطا وثيقا منذ وقت طويل . فبالإضافة الى

الأواصر التاريخية المشتركة والاتحادات الثقافية ، ترعرعنا كلانا من الناحية المؤسسية في اطار التقاليد الديمقراطية . كما أننا ننتمي سوية الى عضوية الاتحاد الكاريبي .

لقد مرت عشر سنوات بالضبط على الترحيب بجزر البهاما باعتبارها عضوا فـي هذه الهيئة الدولية الموقرة . وفي ذلك الوقت كان عدد الأعضاء ١٣٢ عضوا . واليوم أصبح ، بقبول عضوية سان كريستوفر ونيفيس ، ١٥٨ دولة . وهذه الطفرة العددية تشهد بأن الانسان لا بد وأن يكون سيد مصيره ، وتشهد بالجهود التي بذلتها هذه المنظمة سعيا وراء تصفية الاستعمار .

وللاسف يوجد الى الآن أناس يعتقدون أن الأمم المتحدة لا تحقق مقاصدها وأهدافها وبالتالي يجب أن تلغى من الوجود .

ان هذه المؤسسة أنشأها الانسان الحكيم قبل ٣٨ سنة . والقول بأن النجاح لم يكن دائما حليفها في جميع مهامها صحيح ؛ ولكن القول أنها فشلت في مهمتها غير صحيح . ان فعالية المنظمة فيما يتعلق بقضايا معينة تنكمش عندما تعتبر الدول الكبرى تلك القضايا قضايا ثانوية بالنسبة الى مصالحها الخاصة . ورغم ذلك تؤكد جزر البهاما تأييدها لمنظومة الأمم المتحدة التي تمثل برأينا الأمل الواقعي الوحيد للتوصل الى حلول عادلة للمشاكل التي تواجه البشرية اليوم ، والملاذ للدول التي وقعت ضحية للعدوان أيا كان شكله . ولا بد لنا من أن نكتشف منهجا يمكن هذه المنظمة من أن تضطلع بولايتها على وجه فعال وكفؤ ، خصوصا أثناء الدورات السنوية للجمعية العامة حيث يمكن استخدام قدر كبير جدا من الوقت استخداما أمثل .

ان مشاكل الدول الجزرية النامية تتسم بطابع فريد وتتطلب اهتماما خاصا لأن تلك البلدان قد شرعت للتوفي شق طريق التنمية . وهي عموما أحادية التراث وليست لديها سوى موارد ثانوية للدخل ؛ وهي اما أن تكون جزرا أرخبيلية أو مجموعة من الجزر الصغيرة ، الأمر الذي يفرض عليها أعباء ثقيلة من ناحية تكاليف النقل والاتصالات بين

الجزر ، ومن ثم الازدواجية التي تبطئ خطى النمو الاقتصادي المتماثل . و إضافة الى ذلك تتعرض بصفة خاصة الى الكوارث الطبيعية مثل الاعاصير والزلازل ، وتعاني من عوامل اقتصادية خارجة عن حدود اراضيها .

بيد أنه في السنوات الاخيرة وجه الاهتمام بدرجة أكبر الى الظروف الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة . وقد كانت هذه الجمعية في مقدمة الحركة الداعية الى توعية المجتمع الدولي بالتقييدات القاسية المفروضة على تلك البلدان . ان الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية الاخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، والكونولث ، ومنظمة الدول الأمريكية ، وحركة عدم الانحياز تركت أثرا ايجابيا في تشخيص المشاكل . وأود هنا أن أشيد بالجهود الدؤوبة لحركة عدم الانحياز التي عقدت في غرينادا ، في أيلول / سبتمبر من هذا العام ، اجتماعا للخبراء نأمل أن توضح حصيلة نوع المساعدة التي تحتاجها الدول الجزرية الصغيرة النامية من هذه المنظمة ومن أعضائها .

ان السياحة تشكل الصناعة الرئيسية في جزر البهاما وتمثل قاعدة اقتصادنا الوطني والحرية في التنقل دون تقييد أو عرقلة ، وبطريقة خالية من التمييز ، سواء بواسطة الطائرات أو السفن ، تمثل عنصرا لا غنى عنه لنجاح صناعة السياحة . واننا نولي أهمية كبرى لهذه الحرية . ومن ثم شعرنا بأسف عميق عندما علمنا باسقاط طائرة الركاب المدنية الكورية ، وما نتج عن ذلك من فقدان أرواح كثيرة . ونؤمن بأن هذا التصرف ليس ما يبرره ، ونعرب عن تعازي شعب جزر البهاما لأسر الضحايا وتعاطفه معها ونضم صوتنا الى صوت كل من أدان المسؤولين عن ذلك التصرف .

وفي المناقشة العامة لسنة ١٩٨٢ ذكرت أن مشكلة مكافحة المخدرات تمثل احدى المشاكل الاجتماعية الرئيسية التي تواجه جزر البهاما . اننا لا ننتج المخدرات ، ولكننا

نقع في نقطة وسط بين المنتجين والمستهلكين . وتستخدمنا قوى خارجية كنقطة عبور للمخدرات المتجهة الى أسواق أمريكا الشمالية . واننا نقدر العمل الذي تقوم به هيئة مكافحة المخدرات ، وهي هيئة بلادى عضوية ، واننا نتعهد لها بتقديم الدعم المستمر .

وأود أن أكرر هنا أن ما نحتاجه لمكافحة هذه المشكلة هو درجة أعلى من التعاون الدولي من جانب جميع الدول ، منتجة ومستهلكة وناقلة على حد سواء . وفي آذار/مارس الماضي استضافت جزر البهاما أول حلقة دراسية لضباط تنفيذ قانون المخدرات في بلدان الكاريبي الناطقة بالانكليزية . وقد قام فرع مكافحة المخدرات في الأمم المتحدة بتنسيق الحلقة الدراسية التي حظيت بمشاركة واسعة النطاق . وتنص احدى توصياتها على ما يلي :

” ان تهريب المخدرات أصبح الآن بوضوح ظاهرة دولية لها سمات عديدة من سمات جرمي العبودية والقرصنة المعترف بهما دوليا . ويبدو أن الظروف مهيأة الآن لاعتراف رسمي باعتار تهريب المخدرات جريمة دولية ؛ ويمكن للحكومات أن تطلب المشورة من الأمم المتحدة في صد الاثار المترتبة على الاعتراف الرسمي بخطورة جرائم تهريب المخدرات ، وفي أمر المدى الذي يمكن أن يساعد به هذا الاعتراف في تطوير التدابير المضادة للتهريب ” .

وجزر البهاما تؤيد بقوة توصيات الحلقة الدراسية وتأمل في أن تحولها هذه المنظمة الى تدابير عمل بناءة ، لاننا على اقتناع بأن تدويل وتنسيق النهج التي ينظر على أساسها الى مشاكل تهريب المخدرات سيؤديان الى نتائج ايجابية .

ان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار افتتحت للتوقيع في مونتيفويبا بجامايكا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي . لقد وقع ١١٩ بلدا عليها في نفس اليوم . ومنذ ذلك الحين وقعت عليها بلدان أخرى ، بل ان بعض البلدان ، ومنها

كومنولثا جزر البهاما ، قد صدقت عليها فعلا . انني أحث جميع الدول على الانضمام الى هذه الاتفاقية ، لتدلل بذلك على استعدادها للالتزام بمعاهدة عالمية . ونود أن نحذر بشدة الأقلية من الدول التي تتخذ اجراءات انفرادية فيما يتعلق بأنشطة التعدين في قاع البحار ، لأن هذه الأنشطة المضطلع بها خارج اطار الاتفاقية تتعارض برأينا ، مع القانون الدولي .

ان الأزمات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتنافس بين الدول الكبرى ، وانعدام الثقة المتبادلة ، تمثل كلها اسبابا للمشاكل القائمة بيننا . وأخشى أنه ، رغم وعينا بالدمار الفعلي والمأساة الانسانية اللذين نجما عن الحروب والمنازعات - سواء بالأسلحة البدائية أو التقليدية أو الذرية - لا تزال أغلبية الدول تعارض في الاضطلاع ببرنامج رئيسي لنزع السلاح .

وما من شك في أن جميع الدول تنظر الى نزع السلاح باعتباره مرادفا للسلم وربما كمنست الصعوبة في احراز التقدم في أن مفاهيم التعابير تختلف الى حد أنها غالبا ما تؤدي الى مناقشات نظرية وفلسفية بين المتفاوضين . فكل سنة تصدر الحكومات بيانات تتعلق بشروط نزع السلاح ، ويتناول الممثلون في اللجنة الاولى مختلف القرارات المحددة بشأن مسائل نزع السلاح ، ولكن ليس هناك ما يدل على أنها تنفذ التدابير التي تجعل من تكديس الأسلحة أمرا لا لزوم له .

وبالرغم من أن الحكومات تدرك أن سباق التسلح قد أدى إلى تهديد موارد قيمة كان يمكن أن تستخدم بطريقة أكثر إنتاجية ، ليست هناك رغبة في التوقف عن حيازة أحدث أسلحة التدمير أو عن تطورها .

إن سباق التسلح يعتبر أهم مشاكل اليوم ، وبالتالي يتعين علينا جميعاً أن نعمل معاً للوصول إلى تدابير فعالة لنزع السلاح تعيد ثقة شعوبنا في قيمة الأمم المتحدة وفعاليتها . لقد شهدنا بأحباط الصراعات والاضطرابات التي تعانيها بلدان أمريكا الوسطى . وتذكرنا هذه الحالة بالثمن الفادح الذي يتبع دفعه عند ما تحصل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق الوسائل العسكرية . إن هذه الحالة هي مثال للأولوية التي تعطى للخلافات الأيديولوجية والتي تفوق الأولوية التي تحظى بها مصالح الشعوب وتخفيف ما يعاني منه البشر . إنها مثال يبين أن الآليات والمفاوضات التي أوجدتها المجتمع الدولي لتسوية الخلافات ، تمنع من العمل بشكل فعال .

إن حكومة جزر البهاما تؤيد جميع الجهود التي تؤدي إلى تعزيز الديمقراطية في أمريكا الوسطى . كما تؤيد جهود الإصلاح التي ترمي إلى تعويض عقود الظلم واللامبالاة . إن جزر البهاما تؤيد التحرك نحو الحوار والمفاوضات فيما بين بلدان المنطقة ، وبين المجموعات داخل كل بلد دون أية شروط لا ضرورة لها . كما ترحب بالخطوات الإيجابية التي تتخذها بلدان مختلفة بغية حل هذه الصعوبات ، ومن بينها أعضاء مجموعة كونتادورا التي تستحق تأييد المجتمع الدولي وتشجيعه .

لا تزال القضايا في الشرق الأوسط معقدة ومتفجرة ومثيرة للاحباط ، وتزيد من الخطر على الأمن الدولي . إننا نتمنى أن تنجح المبادرات والمفاوضات الحالية التي تدور في لبنان . واليوم ، كما كان الحال في الماضي ، تحت جزر البهاما جميع الأطراف المعنية على أن تتحمل مسؤولياتها بالكامل وأن تبذل كل جهد استطاع لاستكشاف جميع الطرق التي قد تؤدي إلى حل سلمي ودائم للخلافات التي طال مداها .

وفيما يتعلق بلبنان ، نود أن نؤكد ما سبق أن ذكرناه في هذا المحفل بشأن النزاع العربي الإسرائيلي ، من أن جزر البهاما تؤيد بقوة سيادة واستقلال وسلامة أراضي هذا

البلد ، كما تؤيد بحزم نداء مجلس الأمن بانسحاب اسرائيل من لبنان . وفي الواقع ينبغي ألا تبقى أية قوات أجنبية في لبنان دون الموافقة الكاملة لحكومة لبنان . ولا تزال مناطق أخرى للنزاع تؤثر على سلم المجتمع الدولي وأمنه . فالحالة في قبرص هولندا وكوبا وأفغانستان وتشاد ، وفيما بين العراق وإيران ، تشغل اهتمامنا وتستنزف قوى هذه المنظمة وغيرها من الجهات المعنية بقضية السلم . وتعتقد جزر البهاما أن السلم والحرية الإنسانية والتطور الاجتماعي والاقتصادى أمور لا تنفصل ولا تتجزأ وأن التقدم فسي أى منطقة لا يمكن أن يسبق التقدم في مناطق أخرى دون أن تكون له نتائج خطيرة . تجتمع هذه الدورة في وقت تتدهور فيه الحالة الاقتصادية الدولية . وربما تكسون الازمة الاقتصادية الحالية أكثر الازمات حدة منذ الثلاثينات . ولا يبدو أن هذه الازمة مجرد ظاهرة دورية بل إنها عرض لاختلال وعدم توازن هيكلين عميقين الجذور . والبلدان النامية ، صفة خاصة أقل البلدان نمواً ، هي أسوأ ضحايا هذه الازمة . وتبدو توقعات هذه البلدان أكثر قتامة عندما تواجه مشاكل ميزان المدفوعات وخدمة الديون ، والمزيد من التآكل في شروط التجارة والفقر الحاد والجوع وسوء التغذية .

إن جزر البهاما تدرك الطابع العالمي لهذه المشكلات وتعتقد أن السياسات المحلية وحدها لن تكون كافية لمواجهة هذه المشكلات . وأن الاجراء المطلوب ينبغي أن يكون عالمياً لأن التوافق المتزايد في الاقتصاد العالمي جعل من الحتمي أن تتخذ البلدان النامية والمتقدمة النمو اجراء عاجلاً وشركاً وذلك من أجل البقاء .

وتشارك جزر البهاما الدول النامية في الاعراب عن أسفها العميق للنتائج المحبطة للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . لقد اتخذت البلدان النامية هذا الموقف بسبب الاستراتيجية الحقيقية والمرنة التي توصلت اليها أثناء مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي ، وفي بيونس آيرس في اوائل هذا العام . وتأمل بلدان كثيرة حتى الآن أن تستجيب البلدان المتقدمة النمو لمقترحات القمة السابعة لبلدان عدم الانحياز بشكل ايجابي وروح التوفيق والتعاون التي سادت عند وضع هذه المقترحات . ومن الامور التي يوجه اليها الانتباه بصورة خاصة الحاجة الى الاستجابة السياسية الايجابية للاقتراح الخاص ببدء المفاوضات العالمية على مرحلتين .

ان أحد الاهداف الأساسية لميثاقنا واحد الالتزامات الأساسية للدول الاعضاء هو تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية وتشجيعها . لقد حاولت حكومة جزر البهاما أن ترتفع الى هذه المستويات الدولية . لقد كررنا انفسنا سنة بعد اخرى لمقاومة شرور العنصرية والتعصب ، واعربنا عن ايماننا بالكرامة المتأصلة في الانسان وقيمه . ومؤسفنا ان تأتي الى هذه الجمعية مرة أخرى لنعرب عن استيائنا لعدم احراز أى تقدم في سبيل القضاء على العنصرية والفصل العنصرى .

ولا تزال جنوب افريقيا حتى اليوم تمثل أهم مناطق التوتر في العالم التي تهدد السلم والامن الدوليين . ان نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا يواصل قمع أفراد الاغلبية السوداء ومنعهم من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف باعتبارهم كائنات بشرية حرة . وان جزر البهاما تدين سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا وتهدد فرض الجزاءات العسكرية والاقتصادية والثقافية على جنوب افريقيا . وتواصل جزر البهاما تأييدها للتنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) كأساس للحكم الديمقراطي في ناميبيا ولإستقلالها . وترى حكومة جزر البهاما انه لا يكفي ان يعترف المجتمع الدولي بان السياسات العنصرية لجنوب افريقيا تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ان ما نحتاج اليه اليوم هو اتفاق عريض على برنامج لخطوات وتدابير عملية لوضع حد لهذا التهديد . لقد أتاحت لي الفرصة منذ عامين أن أقول ما يأتي :

" وليس هناك في تاريخ الانسانية الحديث ما يهين كرامة كثيرين من الناس مثل السياسات العرقية المميزة لجنوب افريقيا . ان الغالبية العظمى لشعوب العالم في حالة حرب مع الحكومة الحالية لجنوب افريقيا . وفي خارج جنوب افريقيا ، هناك ادراك بأنه توجد في ذلك البلد أقلية بيضاء تضطهد الأغلبية السوداء ، ان هذا الجزء من الصورة حقيقي ولكنه غير كامل لأنه ادراك لا يعترف بان الفصل العنصرى يتخطى مجرد القهر والتمييز . والنسبة الى حكومة جنوب افريقيا التي نجد ها مخطئة على الدوام فان الفصل العنصرى هو دينها والمحرك الأساسي

لسياساتها والأمر الذي يمد لها بالقوة والسيكولوجية والشجاعة والثقافة التي تعطي معنى لوجودها . ويجب ألا ننقل من قيمة مدى أن حكومة جنوب افريقيا والفلسفة التي تدعو اليها ، مثلان رمزا مقبولا لقوى عنصرية في العالم تعتقد ان هناك بعض الناس لهم قيمة أكبر من الاخرين . (A/36/PV.27 ، ص (٤١))

وفيما يتعلق بالاستراتيجية المناهضة للفصل العنصرى ، أشرت أيضا الى ما يلي :
 " من الاهمية بمكان أن نزيل ذلك الوهم الذى خلق ومؤداه أن جنوب افريقيا يحكمها أناس طبيعيين ذوو منطق وذكاء وأن مصالحهم سوف تدفعهم الى اجراء التغيير لأن هذا لن يحدث أبدا . ويجب علينا ألا نؤمن بذلك الوهم بأن هناك وسائل تقليدية يمكن عن طريقها أن تنبذ جنوب افريقيا طوعا الفصل العنصرى ، لأن ذلك سوف يوصلنا الى نتيجة مؤداه أن هذا هو الصواب الذى يجب عمله .

" ان عقيدة وفلسفة جنوب افريقيا يمكن أن تبقى لأن لها كثيرا من الأصدقاء الذين يعاونوها من الخارج . ان الحرب ضد الفصل العنصرى ، يجب أن تصعد خارج جنوب افريقيا ضد أناس قادرين على أن يعرفوا من خلال المنطق والذكاء ، ما هي المصالح الحقيقية لهم " . (المرجع نفسه ، ص (٤١))

ومنذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، أصبحت جزر البهاما عضوا في حركة عدم الانحياز . ونحن نؤكد الجادى التي تسترشد بها هذه الحركة ونؤيدها ، وصفة خاصة في نهج التنمية واستراتيجياتها .

وتتسك جزر البهاما بوجهات النظر الخاصة بدور عدم الانحياز التي تم التعبير عنها في الاعلان السياسي للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي في آذار/مارس الماضى . ان بلدان عدم الانحياز تمثل اليوم الاغلبية الساحقة للجنس البشرى ، التي يربطها معا منظور مشترك يتجاوز الاختلافات في النظم الاقتصادية والاجتماعية . ان التزامها المشترك بتعزيز السلم العالمى ، والقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد ، وتعزيز الاستقلال الوطنى للدول وسيادتها وسلامة أراضيها ، والنهوض الاجتماعى والاقتصادى بشعوبها ، يشكل عنصرا لا سبيل الى عكسه في تاريخ العالم .

وعلى هذا فانه نظرا لأن الأهداف الوطنية لجميع البلدان متعائلة لا ينبغي أن تكون هناك صعوبة في تأييد القضية المشتركة ومبادئ الحركة بغض النظر عن أيديولوجية كل بلد .

وأود أن أوجه الانتباه إلى سياسة أعضاء عدم الانحياز بشأن مسألة إقامة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصالات الأكثر عدالة وفعالية على النحو المشار إليه في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي . ونحن نسلم بأن الوضع الحالي في مجال الإعلام والاتصال هو إلى حد بعيد ميراث عن الماضي ونتيجة لاستمرار سيطرة عدد قليل من وكالات الأنباء المتعددة الجنسية الموجودة في الشمال . وعلى هذا فإن التحول إلى نظام جديد للإعلام والاتصال يتطلب أن يعطى مبدأ التدفق الحر للمعلومات كامل محتواه الحقيقي الديمقراطي . وهذا لا يعني على أية حال أن وسائل الاتصال ينبغي أن تخضع لسيطرة الحكومات . إن هذا شيء لا يمكن السماح به ، وإن كان من الجلي أنه يهمل وجود سياسات نزيهة تكفل الأمانة في نشر الأنباء على الجمهور . إن جزر البهاما بوصفها بلدا سياحيا رئيسيا ، وإدراكا منها لقربها الجغرافي لأكثر البلدان تقدما في العالم ، تخوض كفاحا مستمرا للحفاظ على هويتها الوطنية المتميزة ونحن نحتاج باستمرار إلى أن نكافح مشاكل ناشئة عن وسائل الإعلام ، وأن نقاوم قيما تتسبب في إيجاد المنازعات بل وفي زعزعة مجتمعنا .

وفي هذا الوقت بالذات في بلدي نجد أن القضية المقيتة لوسائل الاتصال الإمبريالية متعددة الجنسية تشتد على جزر البهاما مهددة سلامها واستقرارها فيما قد يكون جزءا من مؤامرة لزعزعة حكومة جزر البهاما والإطاحة بها .

وفي عالم من الهازئين بالقيم ، تجرد شعوره بالظلم ، يمكن ألا ينتبه أحد إلى مصير حكومة بلد تعداد سكانه . . . ألف نسمة وإلى العدوان على سيادته ، لكننا لا نرى أن هذه المشكلة بالذات قد اتخذت بعد أبعادا تملئ علينا اللجوء إلى الاهتمام الدولي في هذه المنظمة لا يحق امتداد سلطان خارجي إلى جزر البهاما ، ووقف تدخل وكالات الأنباء متعددة الجنسية القاسي في الشؤون الداخلية للبهاما ، تلك الوكالات التي تتشر الأنباء في العالم كله .

ان النظام الاعلامي الجديد ليس اذن من وجهة نظرنا وسيلة للاستفاضة عن سيطرة الشركات عبر الوطنية باقامة بيروقراطيات أنباء وطنية سميا الى الحد من حرية الصحافة . ولكننا نؤكد على العكس من ذلك أنه خطوة صوب صحافة أكثر تحررا في العالم الثالث تلبي الحاجة الى الاعلام والمعلومات ، وهي حاجة انسانية أساسية .

وهناك حقيقة من حقائق الجغرافيا السياسية مسلم بها في اماكن عديدة غير جزر البهاما ، ألا وهي اننا نحتل موقعا جغرافيا متميزا في العالم فأقرب جيراننا الى الجنوب جمهورية كوبا ، وأقرب جيراننا الى الشمال الولايات المتحدة الأمريكية .

وليس هناك شعب في أي بلد في العالم يقدر حرية واستقلاله وسيادته وديمقراطيته البرلمانية أكثر من شعب جزر البهاما . ان تركة مجتمعات العبيد المستعمرة في الماضي التي تطورت الى مجتمعات متعددة الاعراق تنطوي على بعض التناقضات والمشاكل الثقافية الأساسية التي مازال من اللازم استئصالها . وليست جزر البهاما فريدة في هذا ، وليس هذا مقصورا علينا ، فان أكثر مهام رحلة ما بعد الاستعمار الحاحا بالنسبة لنا هي اعادة بناء مجتمعا وتنميته اقتصاديا واجتماعيا . وبالتالي فمن المتوقع بالضرورة ان تكون أولوياتنا مختلفة الى حد ما عن أولويات تلك البلدان ذات التاريخ الاستعماري المختلف والتي سبقتنا الى الاستقلال أو تلك التي لم تعرف الاستعمار على الاطلاق .

ونحن في جزر البهاما نتمسك بقوة بالمبدأ المعترف به دوليا ألا وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وليست لدينا القدرة ولا الرغبة في التدخل في الشؤون المحلية لأية دولة ، ونحن نشجب الجهود التي يبذلها آخرون للقيام بهذا . فهل من التعسف اذن أن نطلب الى الدول الأخرى في تعاملها معنا أن تسترشد بنفس المبدأ ؟ لا أعتقد هذا .

لقد طرحت هذا السؤال لأن هناك مبدأ عرفيا في القانون الدولي مكملا للسيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية ، ألا وهو أن تلتزم جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، والا تحاول فرض ارادتها على البلدان الأصغر والأضعف

ان هذا الالتزام لا يتعلق فقد بالتدخل العسكري المكشوف ولكن أيضا يتعلق بالمحاولات العدوانية الأكثر خبثا التي يمكن أن يكون لها أثر زعزعة الاستقرار في أي بلد .

وما زالت هناك في المجتمع الدولي بعض الدول التي تسعى ، عن طريق هيئاتها القضائية والاقتصادية المختلفة ، الى فرض سياساتها وهيمنتها وقوانينها على دول أخرى ذات سيادة ، وذلك لانتهاجها المتزايد لسياسات اقتصادية عدائية تجاه تلك الدول .

ان تمديد نطاق القوانين المحلية الى خارج الحدود الإقليمية أمر غير مقبول لأنه يتجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وتساوي الدول في السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . ومثل هذه الأعمال توضح الانعدام الكامل لاحترام القوانين وسياسات وحقوق ومصالح الدول الأخرى ، ولها آثار خطيرة جدا على التنمية المنظمة .

وهذا هام بوجه خاص في حالة البلدان الصغيرة النامية حيث ان هذه الأعمال تقوض التقدم الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي وكلها متغيرات حاسمة في عملية التنمية .

ان جميع التشريعات هي - بداية - تشريعات يقتصر تطبيقها على إقليم الدولة التي تصدرها ، ولهذا فان قيام دولة بتطبيق قوانينها الداخلية خارج ولايتها الإقليمية لا بد وان يعد عمل تدخل في سلطة دولة أخرى وأمر يتنافى مع أصول المعاملة في المجتمع الدولي . وهذا القول تابع بصورة لا لبس فيها ولا غموض عن المبدأ الإقليمي للولاية الوطنية المنصوص عليه في الميثاق . والا فان النظام الدولي تحت حكم القانون سوف يتهاوى وتصبح الدولة خاضعة لدولة أخرى وهذا يقوض وجودها كدولة مستقلة ذات سيادة وذات كيان مستقل . ولهذا فاننا نرفض محاولات الدول في أن تعدر سياساتها وقوانينها الى الدول ذات السيادة التي قد تكون لها نظم قانونية مختلفة ومصالح مختلفة ينبغي حمايتها .

وفي ختام كلمتي ، أود أن أقول مرة أخرى في هذه الجمعية العامة ان جزر البهاما قد نظرت دائما الى تعزيز فعالية الأمم المتحدة على أنه من أولى مهام الدول الأعضاء . ومن جانبنا ، فاننا نعارض بشدة الميل المتزايد الى الانسحاب من الأمم المتحدة أو تجاهلها في البحث عن حلول للمشاكل الموضوعية . ونحن نحث جميع الدول

الأعضاء على أن تلتزم بزيادة فعالية المنظمة ، وذلك بمحاولة تنفيذ مقرراتها وقراراتها الصادرة عن الجمعية العامة .

وبهذه الروح من المثالية أتعهد بأن جزر البهاما سوف تبذل قصارى جهد ها للمساعدة في تعزيز المبدأ القائل بأن المنازعات والخلافات ينبغي أن تحل عن طريق الحوار البناء ، والمفاوضات السلمية ، وأنه في هذا العصر الذي يتزايد فيه الترابط فأننا مضطرون الى التعاون في البحث عن السام والحقوق المتساوية والأمن والتقدم لجميع الشعوب . وعلينا دائما أن نتذكر القاعدة الذهبية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مسيبي (سوازيلند) .

السيد شنوبك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اتقدم اليكم سيدى الرئيس بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واتمنى لكم وللأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوبيار كل نجاح في اعمالكم التي تتصف بالمسؤولية .

وأود كذلك أن اعبر عن تقديري لعمل سلفكم ، الرفيق ايمرى هولاي من هنغاريا . وأرحب بيننا بعضو الأمم المتحدة الجديد سان كريستوفر ونيفيس واتقدم اليه بالتهنئة لتحقيق الاستقلال .

تميزت الفترة التي انقضت منذ الدورة السابقة للجمعية العامة للأسف ، بتصعيد جديد للصراع بين القوتين الرئيسيتين المتضادتين تمام التضاد في عالم اليوم . فمن ناحية ، هناك أولئك الذين يدعون العالم نحو مزيد من التوتر ، وسباق تسلح محموم ، وامكانية نشوب حرب نووية ، ومن ناحية أخرى ، هناك أولئك الذين يسعون حادين لتعزيز السلم ، والأمن والتعاون الدوليين .

ان الجهود التي يبذلها أصحاب المنحى العسكري لقلب التوازن العسكري القائم وتكديس جبال أخرى من الاسلحة تلقى من الجماهير مقاومة متزايدة ، بغض النظر عن معتقداتها السياسية وقناعاتها الدينية . وقد تأكد ذلك بكل جلاء في الجمعية العالمية للسلام والحياة ضد الحرب النووية التي عقدت اجتماعاتها في براغ في حزيران / يونيه الماضي . وعاصمة تشيكوسلوفاكيا ، وهي بلد بدأت وانتهت فيه أشنع حروب التاريخ وأشدّها تدميرا . قد أصبحت بانعقاد اجتماعات تلك الجمعية فيها ، محفلا لتبادل فيه أكثر الافكار تعبيرا عن المواقف الانسية .

وقد أعلن الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا السيد جوستاف هوساك من منصة ذلك المحفل :

" اننا على يقين - رغم خطورة الموقف الذي تواجهه اليوم - من أنه مازال أمامنا وقت لاتخاذ الخطوات اللازمة لمنع مجريات الأمور في العالم من الانجراف على عباب الدامة الخطيرة للتوترات المتزايدة وان محولها الى طريق بناء الثقة

فنني تعاوننا ذا نفع متبادل ونخفف حدة التوترات السياسية والعسكرية
 فعلينا أن نفعل كل ما بوسعنا لتفادي خطر نشوب الحرب سواء كانت حربا عالمية
 شاملة أو حربا محدودة ، حربا كبيرة أو حربا صغيرة .
 وفي ضوء هذا المطلب يتفق مجلس رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في
 تشيكوسلوفاكيا والحكومة التشيكوسلوفاكية تماما مع البيان الذي صدر مؤخرا عن الأمين العام
 للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى في
 الاتحاد السوفياتي السيد يوري اندروبوف ، بشأن المسألة الأساسية التي تواجه العالم
 اليوم ، وهي تحديد المحافظة على حق العيش في سلام ، الذي يعد أكبر مصلحة حيوية
 للإنسانية جمعاء . كما قدر مجلس الرئاسة حق تقدير الموقف المبدئي الحازم الذي اتخذته
 الاتحاد السوفياتي ، الذي برهن ، مرة أخرى ، للعالم بأسره أن السعي إلى السلام والأمن
 والتعاون بين الأمم هو المبدأ الأساسي لسياسته اللينينية السلمية .
 والواقع ان الحالة الدولية الراهنة تبين بدرجة مقنعة أن الحاجة لترجمة ذلك
 إلى عمل ملموس باتت حاجة ملحة وعاجلة . فعلى مدى العام المنقضي ، لاحظنا تدهورا
 واضحا في تلك الحالة ، ونشأ وضع يعمت على الغزق ويتطلب أن نسعى إلى معالجة علاحا
 فوريا وجذريا .

فلم بات الأمر كذلك ؟ وماهي الاسباب الحقيقية لهذا التشخيص غير المواتي ؟ واين
 يجب - مجازا - أن نبحث عن مكن التلوث المعدى الذي ينتشر في الجسم بشكل خطير
 ويقوض استقرار المجتمع الدولي برمته ؟

بعد التحليل الدقيق وامعان النظر في كافة الحقائق ، اشرنا منذ أيام قلائل ، في
 بيان مشترك صدر في موسكو عقب محادثاتنا مع السيد اندريه غروميكو عضو المكتب السياسي
 للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والنائب الأول لرئيس مجلس وزراء اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير الخارجية ، إلى أن

" الطبيعة المعقدة لمنعطف الأحداث الراهن في أوروبا والساحة العالمية بوجه عام نتيجة مباشرة لأعمال الدوائر الامبريالية العدوانية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، الجاهدة في تحقيق تفوق عسكري تهدف من ورائه الى فرض ارادتها على الآخرين وسيطرتها على العالم . وعلا على ذلك ، تضي تلك الدوائر قدما في برامج عسكرية لم يسبق لها مثيل ، وتذكي لهيب بؤر التوتر والنزاع وتتدخل بشكل أشد فظاظة من أى وقت مضى في الشؤون الداخلية لكثير من البلدان والشعوب كما تمارس تلك الدوائر بالحاح افساد العلاقات الطبيعية بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة عن طريق اثاره هستريا الروح الحربية ، وأعمال التخريب الايديولوجي ، التزييف الذى لا يتورع عن شي ونشر الشائعات ضد البلدان الاشتراكية بهدف خداع الشعوب ، وتقوم بأعمال استفزازية كبرى مستهينة بالمعايير الاساسية للقانون الدولي " .

وحسبما نرى ، من الضروري فوق كل شي ، في ظل هذه الحالة المعقدة ، كسر الجمود القائم بالنسبة لمسألة القضاء على خطر اندلاع حرب نووية .

ان سيفد يموقليس هذا المسلط على حضارتنا يهددها باستمرار بالكارثة والخراب . ولن تحصي الخسائر آنئذ بحساب المدن بل بحساب قارات بأكملها . واننا نرفض أن تتحول أوروبا الى هيروشيما أو ناجازاكي أخرى ، ونحتج بشدة على الخطط الخطرة لنشر قذائف الولايات المتحدة النووية متوسطة المدى في أوروبا الغربية . فذلك النشر سيقرب التوازن العسكري القائم في أوروبا لصالح الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي . ولا يمكننا في تشيكوسلوفاكيا ان نظل غير مكترئين لتطور كهذا . فقذائف بيرشنج - ٢ ستنتشر بعد كل شي ، على بعد ١٨٠ كيلومترا فقط من حدودنا . أى على مسافة طيران مدتها بضعة عشرات من الثواني لا أكثر .

ولهذا ، فاننا ننتظر ، مع قطاعات عريضة من الرأى العام العالمي ، ان تتخلى الولايات المتحدة عن الخطابيات العقيمة في محادثات جنيف وتبدى اخيرا الاستعداد للتوصل الى اتفاق يحرم مبادئ المساواة والأمن المتكافئ . وذلك المبدأ الحاسم ، تحديداً ،

هو أساس المقترحات السوفياتية الهامة الاخيرة والتي تعتبر برهانا اخر على موقف الاتحاد السوفياتي النزيه البناء . ان اندرب المقترحة للتوصل الى اتفاق ، تاخذ في الاعتبار ، عن حق . المصالح المشروعة لجانبيين : فمقتضى تلك المقترحات تمتنع الولايات المتحدة عن نشر القذائف في أوروبا الغربية . ويخفض الاتحاد السوفياتي عدد قذائفه المتوسطة المدى في الجزء الاوروبي من اراضيه الى مستوى مساو لعدد القذائف البريطانية والفرنسية ويفك ويزيل كل القذائف التي يشملها التحفيظ .

وكما نرى ، فان الحسبة في منتهى البساطة . ان المسائل التي يتعلق الأمر بها بالغة الخطر . ويمكن لنجاح محادثات جنيف ان يوجه التطورات العالمية بالفعل نحو مياه اكثر هدوءاً . ومن جهة اخرى ، يمكن فشلها ان يندر بالمخاطر والمزالق والمصير الذي لا سبيل الى الاطمئنان اليه . والسؤال الان هو: ما هو الموقف الذي ستتخذه الولايات المتحدة؟ هل ستصغى الى صوت العقل أو تواصل الكلام كسبا للوقت ومماطلة، وأكرر : مماطلة ، مراهنة في ذلك على نشر قذائف بيرشينغ - ٢ والقذائف الانسيابية في اوربوا الغربية ، واضعة حلفاءها الاوروبيين بذلك في وضع لا يحسدون عليه ، هو وضع الرهائن ، الذين ستوضع الأسلحة الميثة على اراضيهم ، دون أن يكون لهم دور في اتخاذ القرار بشأن استخدام تلك الاسلحة من عدمه ، لكنهم سيتحملون كل وطأة العواقب المروعة المترتبة على نشر هذه الأسلحة ، بما في ذلك الضربات الانتقامية ؟

لذلك أود ان أؤكد على ان تشيكوسلوفاكيا لا ترفض أية مقترحات واقعية ترمي الى ايجاد حل للحالة المراهنة المعقدة . بل انها لا ترفض حتى " خيار الصفير " . فتشيكوسلوفاكيا - على النقيض من ذلك - تؤيد تمام التأييد خيار الصفير - ولكن خيار الصفير الذي يعني الصفير فيه صفرا بحق : صفرا من الأسلحة النووية المتوسطة المدى ، و صفرا من الأسلحة النووية التكتيكية للقذائف ، و صفرا من القذائف ذات القواعد البحرية ، و صفرا من الأسلحة النووية التي تطلق من الجو ، و صفرا من القذائف ذات القاعدة البحرية ، و صفرا من الطائرات المسلحة بالقذائف النووية - أي بعبارة اخرى صفرا من كافة منظومات الأسلحة القادرة على نقل الحشوات النووية .

لقد كان من المعروف عموما كم من هذه الأسلحة وضعته بلدان حلف شمال الأطلسي في قارتنا الأوروبية العجوز وحدها ، والى أي البلدان ظلت موجهة طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من فترة ما بعد الحرب ، - سواء منها قذائف من طراز ماتادور ، وشور ، و بيرشينغ - ١ واونيست جيون ، وليتل جون ، وقذائف لانسانات القواعد البحرية ، أو مدافع هاوتزير الذرية متباينة العبارات ، أو قذائف بولاراس وبوسيدون التي تطلق من الغواصات أو طائرات ستار فايتر وفانتوم . وحتى نفهم التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة لقارتنا

العجوز ، لم يكن من الضروري أن يكون المرء خريج كلية ويست بوينت . ومن الناحية الأخرى ، فان الاتحاد السوفياتي ظل - منذ أن حازت الولايات المتحدة احتكار القنبلة الذرية - يحاول مجرد مجارة تفوق الولايات المتحدة في مجال الأسلحة النووية . وفي النصف الثاني من السبعينات لم يفعل الاتحاد السوفياتي اكثر من الاستجابة الأساسية لميغا أطنان الموت النووي التي كانت قد اقيمت بالفعل في القارة الأوروبية ، وذلك بتحديث امكاناته النووية ونشر ما يسمى بالمصطلحات الانكليزية بقذائف أرض-أرض ، أى القذائف من نوع اس اس-٢٠ التي توصل الاتحاد السوفياتي عن طريقها الى تحقيق تكافؤ تقريبي ، وهو أمر لم يثر تساؤلا من جانب احد في ذلك الوقت .

ولذلك لا بد من ان نقرر بكل صراحة انه اذا ما نشرت قذائف الولايات المتحدة في اوروبا الغربية سيختل ذلك التكافؤ التقريبي ، ما ينشئ حالة جديدة تماما طمس الصعيدين العسكري الاستراتيجي والسياسي . ولا بد من ان يقال ذلك بكل صراحة وطنية ولا سيما لا ولئك الذين يسعون الى التعمية عن الحقائق الصحيحة مستخدمين في ذلك التلاعب بالاعداد ، والعب الحاسبات الالكترونية ، والمساومة حول اعداد القذائف والاحجيات عن أشياء " كالقرارات المزوجة " ، وما يصحبها من " خيارات الصفـر " أو " الحلول المؤقتة " ، أو " الحدود القصوى العالمية " المزعومة ، وكلها ترمي الى تحقيق غرض واحد هو أن تختلط الأمر على الجمهور بحيث لا يستطيع الناس بعد اليوم استشفاف الحقائق من جراء هذه البلبلة العددية ومناهة المقترحات والتشابك المربك للاعلانات بما يتيح اربابهم عن طريق التلويح بشبح تفوق أو تهديد سوفياتي مزعوم حتى يتسنى استغلال ذلك في القيام فعلا بنشر القذائف .

ويجب ان يذكر بلا أى لبس أو ابهام انه اذا نشرت قذائف الولايات المتحدة في اوروبا الغربية فانها ستشكل تهديدا استراتيجيا - واشدد على كلمة استراتيجيا - للاتحاد السوفياتي وكل البلدان الاعضاء في معاهدة حلف وارسو . وسوف تضطر بلداننا ، تبعا لذلك ، الى اتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة الى ذلك التهديد ضمنا لانها - وايجاد التوازن المضاد الضروري - بما في ذلك التدابير التي من شأنها ان تفسس

منطقة الولايات المتحدة نفسها . وذلك امر يجب ادراكه بمنتهى الجدية ، وبكل معانسي تلك الكلمة . ان البيانات التي صدرت عن البلدان الاشتراكية بشأن هذه القضية موجودة كلها بالسجلات . وعلاوة على ذلك فان البيان التشيكوسلوفاكي الصادر في ٣ حزيران /يونيه ١٩٨٣ ، لا يزال سارى المفعول تماما . ونحن ، في ذلك البيان ، نؤيد تأييدا كاملا موقف الحكومة السوفياتية والخطوات التي تشعر تلك الحكومة انها لاغنى عنها لضمان أمن الاتحاد السوفياتي ذاته وأمن حلفائه .

غير اننا نرى ، مادام نشر قذائف الولايات المتحدة في أوروبا لم يبدأ بعد ، انه مازال من الممكن التوصل الى اتفاق . ومازال هناك متسع من الوقت . ودعونا لا ننسى أن الغرض المضيعة في مجال السياسة لا تتكرر عادة . ولذلك نعتبر التوصل الى اتفاق في محادثات جنيف من مصلحة كل من أوروبا والعالم بأسره .

لقد دأبت البلدان الاشتراكية ، ولا تزال ، على تعزيز سياسة سلام بناءة عن طريق الافعال الملموسة . وقد اعيد تأكيد استمرارية هذه السياسة في الاعلان السياسي الصادر عن دورة براغ للجنة السياسة الاستشارية للدول الاعضاء في حلف وارسو . وعصب هذه الوثيقة الاقتراح المطروح بابرام معاهدة بشأن عدم الاستخدام المتبادل للقوة العسكرية والحفاظ على العلاقات السلمية بين الدول الاعضاء في حلف وارسو والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي . وهما اقوى حلفين سياسيين عسكريين في العالم . وبما انه عهد الى تشيكوسلوفاكيا بنشر تلك الوثيقة الهامة ، فانها استرعت اليها انتباه غالبية الدول الأعضاء في الامم المتحدة .

لقد كانت الاستجابة التي تلقيناها في كل مكان تقريبا بمثابة تأكيد لكون قضية السلم الشاغل الأول في اذهان الناس بجميع بلدان العالم . وقد قامت لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف وارسو لى اجتماعها في براغ خلال شهر نيسان /ابريل الماضي بوضع تفاصيل الاجراءات اللازمة لتنفيذ المقترحات السلمية الواردة في الاعلان . ومرة اخرى اكدنا استعدادنا للقيام بتبادل جدي لوجهات النظر بين الحلفين .

وقد شددنا بصورة خاصة على ان مشروع المعاهدة المقترح يلتزم بتحقيق اهداف
الالتزام بعدم استخدام القوة المعبر عنه بعبارة عامة في ميثاق الامم المتحدة ويضع
تفاصيله بلغة القانون الدولي في وثيقة معاهدة . ويقتصر المشروع اعتماد مبدأ عدم البدء
باستخدام الاسلحة النووية أو التقليدية من قبل أحد ضد الآخر .

وعلاوة على ذلك ، يتضمن مشروع المعاهدة المقترح الالتزام باقامة علاقات سلمية قابلية للاستمرار ، وتنمية تلك العلاقات بتصميم ، تنمية نشطة ، على اساس من التبادلية . وينص على حق كافة الدول غير المنحازة والمحايدة بكل القارات في الانضمام الى المعاهدة المقترحة . أى ، باختصار ، تعزز المشروع المقترح ويتفادى حظر نشوب الحرب . ونعتقد انه متعين علينا ان نبدأ في التفاوض حول مشروع المعاهدة هذا بغير ابطاء .

ان النتائج الايجابية لاجتماع مدريد تقدم الدليل على انه حتى في ظل مناخ سياسي دولي متفاقم يمكن التوصل الى اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين ذلك المناخ . فاختم الاجتماع باعتماد وثيقة ختامية موضوعية ومتوازنة تنطوي على مواصلة سياسة السلم والانفراج ، والحوار بين الشرق والغرب ، وتنمية تعاون شامل على اساس الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي كل ذلك يمثل انتصارا للواقعية السياسية ، ويؤكد مرة اخرى حقيقة التي اثبتت التجربة دائما صحتها وهي ان الارادة السياسية والعمل السياسي يعتبران القوة المحركة في حل المشاكل ، حتى ما فذ يبد ومنها مستعصيا على الحل . فنتائج الاجتماع يمكن فعلا أن تسهد السبيل لمرحلة جديدة في العملية التي بدأها في مؤتمر هلسنكي سواء كان ذلك في فيينا ، سنة ١٩٨٦ ، أو في أية مشاورات عمل أو اجتماعات عمل اخرى . وما له أهمية خاصة في رأينا ، المقرر الذي يقضي بعقد مؤتمر في كانون الثاني /يناير المقبل ، بستوكهلم ، بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا . وقد عهد الى الهيئات المختصة في تشيكوسلوفاكيا بتنفيذ احكام الوثيقة الختامية لاجتماع مدريد وفقا لتشريعات جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية .

ان الحاجة الملحة اليوم الى السعي لايجاد لغة مشتركة ، والعمل من خلال المفاوضات ، للتوصل الى تفاهم متبادل وحل المشكلات القائمة ، تتناقض تماما مع عدد من ظواهر سلمية بعينها لوحظت خلال الاسابيع والايام الاخيرة . وفي ذهني وانا اقول ذلك ، قبل كل شيء* اخر الحملة الشرسة التي شنت للاتحاد السوفياتي حول حادث طائرة كوريا الجنوبية . ويشهد ذلك ما يثبت حقيقة بان الغاية من الحضر المتعمد على الكراهية والتشهير ، ما هي الا التعمية عن الاستفزاز العسكري السياسي المدبر واسع المدى

الذى أتقن اعداده ضد الاتحاد السوفياتي في الشرق الأقصى . ومما لا يتصور ، بنفس القدر ، رفض توفير الضمانات الكفيلة بمشاركة الوزير غروميكو مشاركة آمنة في هذه السدورة للجمعية العامة ، وهو ممن وضعوا مشروع ميثاق الامم المتحدة ، وشاركوا في المؤتمر التأسيسي لمنظمتنا هذه في سان فرانسيسكو ، ومثل دولة من الاعضاء الدائمين بمجلس الأمن . وكل ذلك يمثل ، بلا شك ، انتهاكا صارخا لاتفاق ١٩٤٧ بين الامم المتحدة والبلد المضيف . فذلك الاتفاق ينص صراحة على ان سلطات الولايات المتحدة سوا في ذلك سلطات الدولة . أو السلطات الفدرالية أو المحلية ، ليس من حقها اعاقه سفر ممثلي الدول الاعضاء من أوالى المقر الرئيسي للامم المتحدة ، ويقضي ايضا بأن تطبق احكام ذلك النص بفض النظر عن العلاقات بين الحكومات المعنية .

هذه الاجراءات وما شابهها تصور ممارسة الحرب النفسية التي اطلقتها الامبريالية من عقالها ووسعت نطاقها - كسياسة متعمدة - من المجال الايديولوجي الى مجال العلاقات الدولية . وكل تلك محاولات لتشتيت انتباه الرأى العام بعيدا عن الحقيقة الماثلة في ان الامبريالية هي التي تطأ بالاقدام حقوق الانسان الاساسية في كل يوم ، وبالاخص حق المساواة لكل البشر وحقهم في العيش في سلام .

ومع ذلك فلا جدوى من محاولات أشد ممثلي الامبريالية مغالاة ليلبسوا لبسوس القضاة ويصدروا الاحكام على كل شئ يحدث في العالم ، ويزيفوا التاريخ تعسفا ووصفوا خريطة أوروبا بعد الحرب بانها ليست نتيجة اتفاقات بل نتيجة لاعمال القوة . ولا جدوى أيضا من محاولتهم تصوير النظام الاشتراكي كمصدر لكل الشرور أو باعتباره كوم قمامة التاريخ . ولا جدوى من اشارتهم ، حتى من أراضي بلدان محايدة الى البلدان الاشتراكية بوصفها " وحشية وبدائية " ، وهي بلدان انجبت ، من قبل عصر كولومبس بوقت طويل ، المدارس الفكرية ، وكانت أرضا غنية بكنوز الثقافة العالمية . ولا جدوى من اتهام مثل تلك البلدان الاشتراكية بارتكاب " اعمال وحشية " ، واختلاق الاكاذيب المفضوحة ، والتشهير بهم بعبارات مأخوذة من لغة الازقة . ولا جدوى من تحريض شعوب البلدان الاشتراكية ضد حكوماتها بخطابيات محمومة تيشها محطات اذاعاتهم . وهو امر في حد ذاته يمثل

شد وذا سياسيا نادر المثال يعادل من كافة الوجوه اشد الحملات الكلامية تطرفا أيام كانت الحرب الباردة في ذروتها .

ومن جانبنا ، فاننا لن ننزل ابدا الى مثل هذا الاسلوب غير اللائق في اجراء " المناقشات " . وليكن عدم التعايش الا ديولوجي ، أما الحرب النفسية ، فلا . لن نرد على الافتقار الى حسن التربية بمثله . فذلك النهج لا يتفق مع مبادئنا وسياستنا . وليست حقيقتنا بحاجة الى الجمعية . فقوتها ماثلة في الرسالة التاريخية لنظامنا الاجتماعي الذي تقضي الحتمية التاريخية ، طبعا لما يقوله العلم ، ان يحل محل النظام الآخذ طريقه الى الأفول .

تلك حقيقة ليس بوسع احد ان يغيرها حتى ولا أولئك الذين يستغلون اخوتهم البشر — من خلقوا مثلهم على صورة ربهم — اولئك الذين يغتمون لانفسهم فائض القيمة الذي يخلقه عمل اخوتهم البشر ، المصدر الرئيسي لرأس مالهم وثروتهم ، ولا حتى اولئك الذين يتركون الملايين من البشر عاطلين بغير عمل ، او اولئك ينكرون على مواطنيهم حقهم في التعليم المجاني ، او اولئك الذين لا يوفرن الرعاية الطبية المجانية . أى بعبارة اخرى ولا حتى اولئك الذين يمثلون الاحتكارات والمؤسسات العسكرية الصناعية ، والذين يحولون " انسيبتهم " — كما أشار يورى اندوبوف مؤخرا — في معرض دفاعهم عن مصالحهم ومغانمهم الطبية الى مزيد من التكدس لاسلحة الدمار الشامل ، ابتداءً من قذائف MX الى حاويات غاز الأعصاب .

ان المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي بالأمس من فوق هذا المنبر حول مسائل كادانة الحرب النووية وتجميد الاسلحة النووية ، تعد في رأينا مقترحات بنائة ، واسهاما بالغ الأهمية — في هذا الوقت — لتحقيق المثل العليا لميثاق الامم المتحدة المتعلقة بالامن الدولي . اننا ننضم كلية الى هدف تلك المقترحات وضمونها ، ننضم الى طلب ادراجها في جدول اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

وفيما يتعلق بسير ونتائج دورة لجنة جنيف لنزع السلاح المنعقدة هذا العام ، لا نستطيع القول بأننا نشعر بالرضى الكامل فيما يخصها . ومع ذلك فإننا ما زلنا نعتبر أن نشاط هذه اللجنة يتصف بأهمية غير عادية . والحقيقة أن الخبرة حتى الآن تشير إلى أنه حيثما توافرت الإرادة السياسية الكافية لدى الأعضاء ، فإن اللجنة تمكنت فيما مضى من اعداد واعتماد وثائق قانونية دولية هامة يمكن أن تحد من سباق التسلح إلى حد ما .

ويبين تطور الحالة أنه من الضروري أيضا أن تتخذ تدابير عاجلة لمنع انخفاط الطابع العسكري على الفضاء الخارجي . ولهذا فإننا نرحب ونؤيد تماما الاقتراح الجديد الهام الذي قدمه الاتحاد السوفياتي بشأن عقد معاهدة تحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ، أو استخدام القوة من الفضاء الخارجي ضد الأرض . اننا نقدر حق التقدير الالتزام المنفرد الذي أخذه الاتحاد السوفياتي على عاتقه بالأى يكون البادئ بإطلاق أية أسلحة مضادة للتوابع الاصطناعية في الفضاء الخارجي ، طالما أن الدول الأخرى ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، ستمتنع عن ذلك ، ونعتبر هذا الاقتراح أساسا قويا لايجاد حل لمسألة عدم انخفاط الطابع العسكري على الفضاء الخارجي .

اننا نعتبر أن مجموعة المسائل المتصلة بنزع السلاح لا يمكن أن تحل إلا من خلال تدابير تسمح بالتعاون الواقعي المستمر على الصعيد العالمي على أساس المساواة ، والمساواة في الأمن . وقد وضعت مبادئ هذا التعاون في الاعلان الخاص بالتعاون الدولي من أجل نزع السلاح الذي اعتمد في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة بناء على مبادرة منا . وقد تأكد الطابع الهام لتلك الوثيقة وقيلتها باعتماد قرارات ذات صلة في الدورتين السابقتين للجمعية العامة . ونحن نعتقد أنه من المفيد أن تقوم الدورة الحالية للجمعية العامة بدراسة جادة لهذه المسألة ، وأن تعتمد التوصيات المناسبة . ووفد بلادى مستعد للمشاركة بشكل فعال في هذا العمل ، وأن يساهم فيه بتقديم مشروع قرار محدد .

ويتمثل التهديد المتزايد للسلم أيضا في اشتعال بؤر التوتر القديمة ، وخلق بؤر جديدة . فالذواير الابرالية تصعد سياساتها القائمة على الضغط واملاء الإرادة ، وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتستخدم القوة في كل القارات .

ان التطورات في الشرق الأوسط مفرجة بحق . وتتدهور الحالة نتيجة للمسد وان الاسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني مازال متواصلا بفضل الدعم السخي من جانب الرجعية العالمية . ان الأعمال المتسمة بالاستهتار والرعونة التي يقوم بها التوسعيون الاسرائيليون بهدف التغيير السريع للطابع الديموغرافي للاراضي العربية المحتلة تزيد من الحاج الحاجة لايجاد تسوية سلام شامل سريعة وعادلة .

وما يؤسف له أن واشنطن لجأت هنا الى التدخل المسلح المباشر في محاولة لتوسيع رأس الجسر العسكري الاستراتيجي الذي يتيح لها التدخل في المنطقة بأكملها . ان اتفاق وقف اطلاق النار الذي توصلت اليه اطراف النزاع الداخلي في لبنان يجب أن يحظى بالترحيب . ومع ذلك ، فان السلام الدائم لا يمكن تحقيقه الا بعد انسحاب فوري كامل للقوات الاسرائيلية من لبنان ومن اراض عربية أخرى . ان قوات التدخل التابعة للولايات المتحدة الامريكية ولدان أخرى من أعضاء حلف شمال الأطلسي لا بد أن تبارح لبنان ومن الأمور التي تبذل والحاجة اليها ملحة وعاجلة حتى بأكثر من هذا وجوب انهاء الحرب بين ايران والعراق ، وتسوية النزاع بينهما على اساس الاحترام المتبادل لا استقلال كل بلد منهما وسلامة اراضيها .

اننا نقدر الجهود التي تبذلها حكومة افغانستان للتوصل الى تسوية سلمية للوضع السائد حول افغانستان وتحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة مثل باكستان وايران . ان المحادثات التي جرت بين أفغانستان وباكستان برعاية الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة تعتبر اسهاما كبيرا نحو بلوغ تلك الغاية .

اننا نتضامن تماما مع كفاح شعوب الهند الصينية ، فييت نام ، ولاوس ، وكمبوتشيا ، ذلك الكفاح الذي ما زال دائرا في ظروف صعبة دافعا عن الحرية والاستقلال والوحدة فسي مواجهة تدخل قوى خارجية وضد أعمال تخريبية مكشوفة . اننا نؤيد سياسات السلام لبلدان الهند الصينية الجاهدة في حل المنازعات في جنوب شرقي آسيا عن طريق الحوار . ولقد حان الوقت أخيرا لكي تعترف الجمعية العامة بصلاحيه ممثلي شعب كمبوتشيا الحقيقيين الذين حاولوا تضييد الجراح التي خلفها نظام بول بوت .

اننا نؤيد جهود حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تهدف الى اعادة التوحيد السلمي لكوريا ، وانسحاب قوات الولايات المتحدة من الجزء الجنوبي للبلاد . كما نرحب بالتوصية الخاصة بتسوية مسألة قبرص التي وردت في القرار الذي اعتمده اجتماع الربيع للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة والشرط المسبق لتنفيذ ما ورد فيه احترام استقلال وسيادة قبرص . ان المعاديات بين ممثلي الطائفتين ، التي تأثرت بشكل ايجابي بالبادرة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة ، يمكن أن تلعب دورا هاما في هذا الصدر .

اننا نحتج رسميا على السياسات العنصرية لحكومة جنوب افريقيا . ويجب أن تنهي جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وهجمات الوحشية على الدول المجاورة المستقلة ، ومضة خاصة جمهورية أنغولا الشعبية . ان شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) يجب أن تتاح له الفرصة ليمارس حقوقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ، على النحو الوارد في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ، ويجب أن يتحقق ذلك دون أي تأخير أو فرض أي شروط مسبقة أو عوائق تختلقها جنوب افريقيا أو فريق الاتصال المزعوم .

وبالتأكيد هناك أيضا افتقاد للسلم والاستقرار في احدى المناطق الهامة من العالم وهي وسط امريكا . ان التدهور الملحوظ للحالة الذي وقع في المنطقة منذ الدورة السابقة للجمعية العامة يجب أن يعزى الى تصعيد أعمال العدوان الموجهة ضد كوبا ونيكاراغوا وغرينادا ، وتمد حركة التحرر الوطني في السلفادور . اننا ندين سياسة الهيمنة هذه التي تنتهجها الامبريالية ضد بلدان وسط امريكا . كما نقدر جهود البلدان الأعضاء في مجموعة الكونتادورا لحل أزمة وسط امريكا عن طريق المفاوضات السياسية .

ويسرى ذلك بنفس القدر على الجزء الجنوبي لتلك القارة ومعض مشكلاته المعلقة ومن بينها مشكلة جزر مالديف التي تمثل تهديدا للسلم والامن في المنطقة برمتها .

ونحن نقدر النشاط والدور البناء للغاية الذي تقوم به بلدان حركة عدم الانحياز ، وكذا اسهامها في الكفاح من أجل اعادة الحالة الدولية الى الصحة والسوية ، وايقاف سباق التسلح ، واقامة سلام دائم ومن أجل التسوية السلمية وتسوية المنازعات في مختلف أنحاء العالم تسويات سلمية . ونقدر كثيرا مؤتمر قمتهما السابع الذي انعقد في نيودلهي ، الذي وجه نداء الى جميع أمم وشعوب العالم بتنمية التعاون المتبادل الواسع لحل المشاكل الدولية ، وازفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات بين الدول من خلال اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل .

وبالتالي ، فاننا ننظر بطق الى كل ما من شأنه أن يعترض طريق الوصول الى هذه الأهداف . وتتمثل احدى تلك العقبات بصفة خاصة في الازدياد الحاد للاتجاهات الحمائية والتمييزية من جانب الغرب . ففي محاولة للتخفيف من وقع الصعوبات الاقتصادية في صفوف تلك الدول ، فان البلدان الرأسمالية وجهت كل منها حيزانها الى العديد من دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . كما حاولت أيضا تصدير تلك الصعوبات الى الدول الاشتراكية . وهذه سياسات ندينها .

وختاما ، أود أن أعرب عن اعتقادي بأن الأمم المتحدة ستلعب دورا في تنقيحة وتحسين العلاقات الدولية . واسمحوا لي في هذا الصدد أن أذكر بالموقف الذي وضعت صيغته في البيان السياسي لأحزاب دول معاهدة حلف وارسو في كانون الثاني / يناير ، في براغ ، والذي ينص على أنه من الضروري أن نعزز فعالية الأمم المتحدة ونزيد من دورها في الحياة الدولية باعتبارها محفلا هاما لتوحيد جهود الدول لدعم السلام والأمن الدوليين وتعزيز الجهود المبذولة لحل المشاكل العالمية الملحة . ويمكن أن يؤكد لكم ، سيدي الرئيس ، أن تشيكوسلوفاكيا ، وهي من الدول المؤسسة للأمم المتحدة ، ستبذل أقصى ما في وسعها لضمان أن تتمكن منظمتنا ، وهي التعبير المتكامل عن تطلعات الشعوب الى السلام ، من تحقيق الأهداف النبيلة التي وضعتها لنفسها منذ ٣٨ عاما مضت .

السيد القاسم (الاردن) : يسعدني أن أتقدم اليكم بأحر التهاني على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع . فهو بقدر ما يدل على مكانة بلدكم المرموقة دولياً ، ويشير أيضاً الى خبراتكم وكفاءتكم الدبلوماسية العالية . كما يسعدني أن أشكر سلفكم على البراعة التي أدار بها أعمال الدورة الماضية . ولا يفوتني أن أهنيئ أيضاً سعادة السيد خافيير بيريبيز دي كوبيار على تقريره الهام عن أعمال هذه المنظمة كما أود تقديم التهاني الى دولة سنت كريستوفر ونيفيس بمناسبة استقلالها ودخولها عضواً في الأمم المتحدة .

ان الوضع العالمي يدعو الى القلق البالغ . فهناك الأزمة الاقتصادية التي تمر بها دول العالم اجمع ، والتي انعكست آثارها بشكل خاص على الدول النامية لدرجة أن عطية النمو قد توقفت في بعضها ، هذا ان لم تكن سالبة في حالات أخرى . ان الدول النامية تواجه عجزاً متزايداً في موازين مدفوعاتها بسبب انخفاض صادراتها نتيجة انهيار اسعار السلع الأساسية ، وتزايد النزعة الحمائية ، وارتفاع اسعار مستورداتها من المصنوعات ، علاوة على المسؤولية الثقيلة المتزايدة في خدمة ديونها الخارجية . وقد أدى ارتفاع مستوى التضخم والبطالة في هذه الدول الى تعميق الازمة الاقتصادية التي تواجهها . لذا فلا بد من اتخاذ تدابير فورية تساعد الدول النامية على اجتياز الازمة التي تمر بها ، وخاصة بشأن انعاش التجارة الدولية ، وتسهيل الاقتراض وزيادة المساعدات والتحويلات المالية بشروط تسهيلية . ورغم ثقتنا بأن بوادر الانتعاش في الدول المتقدمة سيكون لها تأثير ايجابي على الاقتصاد العالمي ، فاننا لا نعتبر ذلك بديلاً عن المضي قدماً في اتخاذ تدابير واسعة . ولا بد من البدء في المفاوضات العالمية لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أسس من الكفاية والعدالة ، منطلقين من مبدأ التفاهم والاعتماد المتبادل بين دول العالم أساساً لهذه المفاوضات .

اما فيما يتعلق بحالة الأمن والسلم الدوليين فالصورة ليست أقل سوءاً . ففي الوقت الذي لم يتم فيه حل اي نزاع دولي سابق طرأت نزاعات جديدة بين الدول . فبينما يستمر العدوان الاسرائيلي على الأمة العربية ، وآخرها على لبنان الشقيق ، وكذلك استمرار

الحرب العراقية الايرانية ، اضافة للوضع في أفغانستان وكمبوتشيا ، وكوريا ، ومشكلة قبرص ، والوضع في تشاد ، ومشكلة ناميبيا ، والجنوب الافريقي ، الى جانب هذا ، تدهور الوضع في امريكا الوسطى خلال العام الحالي بشكل يدعو الى القلق . وفوق ذلك كله ازداد التردى في العلاقات بين الشرق والغرب ، وخاصة بين القوتين العظميين حيث تلاشى الانفراج لتحل محله سياسات الحرب الباردة .

وقد لازم هذا التوتر المستمر في الوضع امعان في تجاهل الدول لالتزاماتها بموجب مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق ، وبصورة خاصة تلك التي تنص على عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ، حل النزاعات بالطرق السلمية ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والمحافظة على علاقات حسن الجوار واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها . كما رافق هذه الحالة تراجع في الرغبة والحماس للعمل المشترك ، وقبول مبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل ايجاد الحلول المناسبة لمشاكلنا . وانا كان في غياب التقدم نحو تحقيق حلول معقولة لهذه المشاكل أمر يبعث على القلق فان تراجع الارادة للاستمرار في سلوك الطريق المشترك هو أمر مخيف ومحير معا . ان مثل هذا التوجه يشكل طعنة قوية لمبدأ التعاون والاعتماد المتبادل الذي يجب أن يسود علاقات الدول والشعوب قاطبة .

انني لست بحاجة الى التذكير ان مثل هذه الحالة تقلق الجميع على مصير البشرية وتشكل تحديا مباشرا لمنظمتنا الدولية ، التي انشئت لتجنيب البشرية ويلات الحروب ، ولتكون مصدر السلطة المعنوية الدولية كما وردت في احدي الخطب الهامة في بداية مناقشاتنا هذه . لكنني اود التذكير بأن هذه السلطة المعنوية تبقى مجرد حلم اذا لم تترجم الى سلطة سياسية وقانونية . اذ نلاحظ ان الدول التي اقر لها بمزايا خاصة بموجب الميثاق لا تقوم بالوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة الدولية ، الامر الذي وضع الامم المتحدة وبشكل خاص مجلس الامن في ازمة كان احد مظاهرها اضعاف حتى هذه السلطة المعنوية .

فمنذ انشاء الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ، قامت اكثر من مائة حرب ونزاع دولي عجزت الامم المتحدة عن توفير حلول مناسبة لأي منها . وحتى في الوقت الذي اتخذت فيه الامم المتحدة قرارات بشأن اي من هذه الحروب فان هذه القرارات بقيت بدون تنفيذ ، نتيجة عدم السماح باستخدام الصلاحيات المنصوص عليها في الميثاق . ان هذا الوضع قد افقد دول العالم وخاصة الصغيرة والمسالمة منها الثقة بامكانات الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين ، واضطرها الى البحث في بعض الحالات عن الامن في ظلال الاحلاف الاقليمية والتكتلات الدولية المختلفة .

لقد ادى شيوع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية الى جانب الوهن الذي اصاب المنظمة الدولية التي تراجع الثقة بمبدأ الأمن الجماعي . وزاد من خطورة هذه الحالة ايضا قيام البعض بتعريف مصالحة الحيوية والوطنية بشكل غير محدود ، مما جعل امر رعايتها وصيانتها مجال احتكاك بين الدول . فانعكس هذا الواقع بشكل سلبي على دور الامم المتحدة في حل المنازعات وعلي مجلس الامن بشكل خاص الذي حيل بينه وبين تطبيق صلاحياته المنصوص عليها في الميثاق بشكل فعال وكامل . كما دأبت الدول ذات الامتيازات الخاصة الى ممارسات انتقائية في اطار اعمال مجلس الامن مما نتج عنه ليس فقط اضعاف دور هذا المجلس وتقليص هيئته وفعالته ، بل واعطاء مبرر لممارسة هذه الانتقائية من قبل الآخرين ايضا .

ان احدى المناطق التي تنعكس فيها مثل هذه الحالة المؤلمة هي منطقة الشرق الاوسط ، فقد اصبحت هذه المنطقة تجسيدا دقيقا لحالة التردى التي يعانها الوضع الدولي . فالي جانب سيادة مبدأ القوة والتوسع هناك ، نرى بوضوح عجز المنظمة الدولية وشللها . يضاف الى ذلك بروز معالم التنافس بين الدول الكبرى في هذه المنطقة الى حد حلت معه المصالح المشروعة لدول المنطقة وشعوبها في المحل الثاني بالنسبة الى مصالح الدول الكبرى واهتماماتها الكونية . وتقع مسؤولية كبيرة لهذا الوضع الخطير على عاتق اسرائيل التي زجت المنطقة برمتها في حالة من الحرب والتوتر المستمرين . ويعود ذلك الى حقيقة ان اسرائيل قد حددت مصالحها الوطنية على أسس ايديولوجية اسطورية غير معقولة وغير محدودة كما اصبحت اسرائيل قوة عسكرية عاتية بفضل الدعم المستمر الذي تحصل عليه من مصادر خارجية وصلت الى حد تقديم ٣٧ في المائة من مجموع موازنتها العسكرية للعام ١٩٨٢ من مصدر خارجي واحد . من هنا اصبحت ازمة الشرق الاوسط تكمن في حقيقة ان هناك دولة تمتلك اهدافا غير محدودة أولا ، ثم لديها قوة عسكرية هائلة وتحسب تصرفها امكانات ضخمة لخدمة هذه الاهداف ثانيا . فاصبحت تتصرف على اساس العمل لتطويع المنطقة برمتها لتتماشى مع اهدافها هذه ، ولتحقق بالتالي توسعها الاقليمي ومن هنا ايضا اصبح السلام أو العمل من اجله يتعارض مع اهدافها ومع مجمل سياساتها التي تتمثل في العمل لضم الاراضي العربية المحتلة بعد اخلائها من اصحابها الشرعيين ولتنفيذ هذا الهدف المتمثل بطرد السكان العرب من بيوتهم وارضيتهم ، اتبعت اسرائيل سلسلة من الممارسات والسياسات غير القانونية المناقضة لحقوق الانسان وذلك لاجل خلق ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالتالي نفسية يستحيل عليهم تحملها ، فيجبرون على الهجرة الى الدول المجاورة تاركين بيوتهم وارضيتهم لمستوطنين اسرائيليين جدد . وضمن هذه السياسة تقوم اسرائيل بتدريب وتسليح مستوطنيتها موكلة اليهم مهمة ارباب المواطنين العرب والاعتداء على مؤسساتهم الدينية والمدنية ، محاولة في الوقت ذاته التنصل من المسؤولية السياسية

والقانونية عن هذه الاعمال مدعية انها اعمال فردية . لقد تجاوز نشاط اسرائيل الاستيطاني الآن حدود الحجج والذرائع الامنية التي كانت تسوقها في السابق ، حيث بلغ هذا النشاط مرحلة الاستيطان الحضري والمدني كما نرى في مدينتي نابلس والخليل والقدس قبلهما . ولما اصبحت الذرائع والمبررات الامنية غير كافية وغير مقنعة سخرت اسرائيل ذرائع اسطورية واهية .

ان الاستيطان الاسرائيلي هو التجسيد المادي لمشكلة الاحتلال . فالسـيـ جانب كونه المظهر العملي والملموس للتوسع المستمر في حجم اسرائيل فقد ارتبطت به عمليات الغزو العسكري والاحتلال التي تقوم بها باستمرار . فلما كانت هذه المستعمرات تقام على ارض محتلة وتتم على حساب حقوق الآخرين الذين لم يجدوا الخيار غير محاولة مقاومتها ، اصبحت مهمة تكريس بقائها محور نشاط اسرائيل السياسي والعسكري فـي المنطقة . ولذلك عمدت الى توسيع مجال امن هذه المستعمرات عن طريق محاولة خلق مناطق عازلة ودوائر امنية حولها الى درجة اصبحت المجال الامني الذي ترسمه اسرائيل لهذه المستعمرات لا يتحقق الا على حساب سيادة دول مجاورة وامنها الوطني واستقرارها .

من هنا أصبحت عطيات الغزو والاحتلال العسكري التي تقوم بها اسرائيل وسعيها الحثيث لتغيير معادلات القوة وتشتيت قوة الدفاع العربية وظيفه من وظائف الاستيطان الاسرائيلي . وعليه ، واذا ما أريد وقف عملية التصعيد الخطيرة حاليا في الأراضي العربية المحتلة فلا بد من اجراء حاسم وفوري لوقف هذا التوسع الاسرائيلي الاستعماري . ولا بد من ايقاف اسرائيل عن سعيها المحموم لتغيير المعالم والخصائص الجغرافية والسكانية والاقتصادية للاراضي العربية المحتلة . ولا بد من ردها عن تنفيذ مشروع قناة البحرين الذي أقره مجلس الوزراء الاسرائيلي بتاريخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٨٠ ، والذي دشن العمل فيه في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨١ . ان هذا المشروع اذا ما نفذ سوف يعود بأضرار فادحة لا يمكن تعويضها على المصالح الحيوية للأردن الى جانب انه يخالف مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال العسكري وبواجبات الدول المتشاطئة وحقوقها .

وضمن مخطتها لازالة معالم عدوانها واحتلالها ، وكرديف لسياسة الاستيطان استأنفت اسرائيل مؤخرا تنفيذ خطة سابقة تقضي بازالة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية مدعية أن ذلك عمل انساني وتطويري . لكن الهدف الحقيقي لهذا المخطط هو خلق ظروف تجبر المواطنين العرب على النزوح عن أراضيهم والهجرة الى الخارج . اضافة الى محاولة القضاء على ما يذكر العالم بمشكلة فلسطين وهو وجود ما يقارب من مليوني لاجئ فلسطيني لا يزال عدد كبير منهم في مخيمات الضفة الغربية وغزة . ويتوافق مع هذا التوجه التركيز مؤخرا على الجوانب الانسانية ، وتناسي الجوانب السياسية للقضية الفلسطينية ، وكذلك محاولة تصفية وكالة الغوث عن طريق تقليص صلاحياتها ومساعداتها للاجئين الفلسطينيين .

أما فيما يخص الأردن فان العمل نحو تحقيق حل سياسي للنزاع العربي الاسرائيلي يعتبر محور سياسته الخارجية وبشكل هدفنا مركزيا في نشاطه الدبلوماسي عربيا ودوليا . وفي الوقت الذي نرى فيه اسرائيل تعمل كل ما في طاقتها لتعطيل السلام فان الأردن يعمل كل ما في وسعه للمساعدة في تهيئة ظروفه ومتطلباته .

وانسجاما مع هذا التوجه ترأس جلالة الملك الحسين اللجنة السباعية التي انبثقت عن مؤتمر فاس والتي تولت مهمة عرض مبادرة السلام العربية على القادة والمسؤولين في أربع دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وذلك على أساس أن هذه المبادرة التي وافق عليها الملوك والرؤساء العرب الذين حضروا قمة فاس تشكل منطلقا ايجابيا ، وجهدا عربيا جماعيا مبنيا في جوهره على الشرعية الدولية ومنطلقا من المبادئ التي اقترتها الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن للتسوية السياسية في الشرق الأوسط وتكملة لهذا التوجه ، وتجسيدا لتوجهاته السلمية تابع الأردن جهوده المخلصة من أجل الاستفادة من كافة المتغيرات الدولية ، ومن أجل البناء على مبادرة فاس ، وغيرها من المبادرات السياسية ، وبالأخص تلك التي تمتلك آلية التنفيذ . فأجرى الأردن اتصالات ومشاورات مكثفة وجوهرية مع أطراف سياسية مؤثرة في النزاع العربي الاسرائيلي بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة الماضية . ورغم ان تلك الاتصالات قد تبلورت بشكل غير ما كنا نأمله فان الأردن سيستمر في دعم كل محاولة تقود الى انقاذ الأهل والأرض باعتبار ذلك أولى ركائز المصلحة الوطنية والقومية .

ومن ناحية أخرى فان اعلان جنيف في السابع من أيلول /سبتمبر الماضي ، الذي استند الى كافة المبادرات السياسية الدولية المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، وخاصة ما يمتلك منها القاعدة القانونية وقابلية التطبيق ، يعتبر خطوة هامة في سياق العمل الدولي لتحقيق تسوية سياسية لهذا النزاع . فقد تكرر في مؤتمر جنيف الدولي حول القضية الفلسطينية ما كان ينادى الأردن به دوما باعتباره جوهر الاجماع الدولي حول أسس السلام العادل والشامل . هذه الأسس التي تتمثل بانسحاب اسرائيل من كافة أراضي الضفة الغربية بما في ذلك القدس ، وغزة والجولان ، وكذلك الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين ، ثم حق جميع دول المنطقة العيش بسلام ضمن حدود معترف بها . لكن اسرائيل رفضت هذه التوجهات ، وعملت على افشالها .

اننا نعتقد أنه ما كان لاسرائيل ان تمعن وتستمر في سياساتها التوسعية هذه لو أتيح للأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن تحمل مسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق . وكذلك لو تحطمت الدول الكبرى ، وخاصة المعنية منها مباشرة ، مسؤولياتها تجاه تعنت اسرائيل ورفضها لكل المبادرات السلمية الموضوعية وامعانها في فرض حقائق الأمر الواقع في المنطقة وفي الأراضي العربية المحتلة .

ان صداقية أي توجه للسلام تعتمد على الموقف الواضح والاعلان الصريح عن عدم قانونية وعدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، والعمل على ايقافها وكذلك الموقف الحازم تجاه الممارسات الاسرائيلية التي تهدف الى اخلاء الضفة الغربية وغزة من سكانها الشرعيين عن طريق عمليات التهجير المدبرة .

ان عمليات التهجير هذه التي تخطط لها اسرائيل الآن والتي نشاهد بداية تنفيذها في الضفة الغربية وغزة تمس الأمن الوطني للأردن ، وتؤثر على أمن دول مجاورة أخرى . كما انها تهدد الآمال والتطلعات نحو السلام . ان العجز عن تقديم خطة لهذا الوضع يشكل ضربة قاضية لكل فرص السلام في المنطقة كما انه ينفي جدية أية مبادرة أو مسعى سلمي دولي لحل مشكلة فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي . ان احدى العقبات في وجه تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي هو عدم التوازن بين الأعمال والأقوال من جانب البعض . ان التفاوت الصارخ في ميزان القوى في الشرق الأوسط وتفوق اسرائيل عسكريا كما وكيفا هو الذي مكنها من الاستمرار في تعنتها وعدوانها .

ان الاردن عاش مأساة الشعب العربي الفلسطيني بكل جوانبها ، وعانى اكثر من غيره ظروف هذه المأساة وأبعادها . ورغم ادراكنا لاهمية مختلف الجوانب الانسانية وخاصة تلك التي تتعلق بالمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال واللاجئين الفلسطينيين وظروفهم المعيشية ، فاننا نعتقد ان معالجة هذه المسائل لا يمكن ان تكون بديلا عن الحل السياسي الذي يضمن الحقوق الوطنية التاريخية للشعب العربي الفلسطيني فوق تراب وطنه : فلسطين . فسياسات الامر الواقع التي تمارسها اسرائيل داخل الاراضي العربية المحتلة وفي لبنان ، الذي تحتل اسرائيل ثلث اراضيه يجب ان تكون منبها للجميع من اجل تحمل مسؤولياتهم لانهاء هذا الوضع . لقد اصبح لبنان مجال صراع للمصالح الخارجية ومركزا لتصفية الحسابات وتقاسم مناطق النفوذ . وفوق ذلك كله تسعى اسرائيل الى تحويله الى نقطة اقتتال دائمة تستطيع من خلالها استنزاف القوى العربية ثم صرف الانظار عن مخططاتها الرامية الى اتمام عملية تهويد الضفة الغربية وغزة . اننا نحذر من ان يتحول لبنان الى محطة يتم عن طريقها تسويق ابتلاع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . وانطلاقا من ادراكنا لخطورة الاوضاع في لبنان وانعكاسات ذلك على الحقوق العربية في فلسطين ، فاننا نؤيد كافة الجهود ، وبالذات جهود الحكومة اللبنانية ، الهادفة الى ضمان استقلال لبنان وسلامة اراضيه وسيادته . ونؤيد عدم اعطاء اي مبررات اضافية لاطالة امد احتلال اسرائيل لجنوبه . كما نتوجه بالنداء الى المجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تجاوز محنته والعمل على تأمين الانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي اللبنانية ، وكذلك انهاء كافة الممارسات التي تتعارض مع استقلاله وسيادته ووحدة شعبه . ومن هذا المنطلق فاننا نرحب بوقف اطلاق النار الذي تم مؤخرا والذي قدم الاردن جهودا مخلصا للتوصل اليه ، مؤيد بين المبادرات الدولية والعربية الهادفة الى المحافظة على سيادة لبنان ووحدة شعبه وارضيه .

ان استمرار الحرب بين ايران والعراق وسط جو من اللامبالاة الدولية حيث دخلت هذه الحرب عامها الرابع مسببة مزيدا من الآلام والدمار لشعبي البلدين

ومستنزفة طاقتها امر مقلق جدا . وان الاردن يشعر بعميق الألم ازا* استمرار هذه الحرب وبيود التأكيد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي لا يقافها وتهيئة الاسباب المنطقية لمعالجتها على اسس القانون الدولي ومبادئ الحق والعدل .

ان النظرة الموضوعية لهذه الحرب تشير الى انه في الوقت الذي قبلت العراق ايقاف الحرب قارئة القول بالفعل وسحبت قواتها المسلحة الى الحدود الدولية مع ايران ، تصر ايران على استمرار الحرب وتشن هجمات متتالية ضد العراق ، وتتجاهل دعواته السلمية وندا*اته لوقف اطلاق النار وحل النزاع بالوسائل السلمية . لقد برهن العراق على حسن نواياه وتوجهه السلمي ، حين اعلن التزامه بما يحكمه المجتمع الدولي ، فقبل قرارات مجلس الأمن وتعاون مع ممثل الأمين العام ومع مساعي الوساطة التي بذلتها حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي . ان العراق يستحق التقدير لتجاوبه مع مبادرات السلام ، وناشد ايران ان تعلن استجابة مماثلة لهذه التوجهات السلمية مما يخدم مصلحة البلدين وشعبيهما والمنطقة برمتها .

ان الوضع في منطقة الجنوب الافريقي لا يختلف كثيرا عنه في منطقة الشرق الاوسط وذلك بسبب ما تعانيه الدول الافريقية هناك من السياسة العدوانية لحكومة جنوب افريقيا . لقد ادان العالم سياسة التمييز العنصري التي تمارسها الاقلية البيضاء هناك ، غير ان الاكتفاء بالادانة دون العمل الجاد قد ساعد في استمرار تعنت جنوب افريقيا مما حال دون تحقيق استقلال ناميبيا تنفيذا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . اننا نؤكد على ضرورة اضطلاع مجلس الامن بدوره وبدوره الكامل لتحقيق استقلال ناميبيا بصورة فعالة وحازمة . كما اننا نطالب الأمم المتحدة رفض التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مختلف الميادين خاصة العسكرية والنووية منها لما يمثله ذلك من تهديد للأمن الاقليمي لافريقيا وللأمن والسلم الدوليين بشكل عام .

وفيما يتعلق بمنطقة امريكا الوسطى ، فان استمرار التوتر والعنف هناك له مخاطر كبيرة . وتحاشيا لمزيد من العنف والتصعيد ندعو الى عدم تدويل الخلافات

في المنطقة والحمل على حلها سياسيا لتتمكن شعوب المنطقة من اعطاء الأولوية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والتي هي من الاسباب الرئيسية لتفاقم الوضع في المنطقة. ونرحب بجهود مجموعة كونتادورا التي نأمل ان تتمكن من ايجاد الحل المنشود على اساس المبادئ التي تضمنتها بياناتها حول هذه المسألة. كما ندعو الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بافغانستان واحترام حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بارادة وطنية وحرية تامة.

ويدعو الاردن الى حل مشكلة قبرص بالطرق السلمية عبر الحوار بين طائفتي الجزيرة الذي ترعاه الأمم المتحدة بشكل يضمن الحفاظ على استقلال وسلامة اراضي هذا البلد وعدم انحيازه.

كما نؤيد حل المشكلة الكورية بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات بين شطري كوريا حسب ما تضمنه البيان المشترك الذي صدر في شهر تموز/يوليه عام ١٩٧٢. وختاما فان الاردن الذي تحمل ويتحمل الجزء الاكبر من تبعات العدوان الاسرائيلي يؤكد تصميمه على التعاون مع كافة الجهود المخلصة والموضوعية بهدف تحقيق السلام الشامل والعادل دون التفريط بأى من الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في أرض اجداده واضعا نصب عينيه تحرير الأهل والأرض من نير الاحتلال كأولوية قصوى. ومن اجل هذا الهدف النبيل نناشد الجميع ان يتحملوا مسؤولياتهم قبل فوات الأوان ومطالبين هذه المنظمة ترجمة اقوالها الى افعال.

السيد ماليي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحو لي - بادئ ذي بدء - أن أعرب عن أخلص تهاني الوفد الألباني للسيد خورخي ايبوكا ، لانتخابه لرئاسة هذه الجمعية . وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أتقدم بالتحية للأمين العام ، وأتمنى له كل النجاح في انجاز مهمته الهامة .

ان وفد جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية سيغرب دون تحفظ في هذه الدورة - كما حدث في الدورات السابقة - عن آراء حكومته بشأن الأحداث الحالية وبشأن الوضع السياسي الدولي الراهن اقتناعا منه بأنه اذ يفعل ذلك ، فانما يقدم اسهامه المتواضع لقضية السلم والأمن . فنحن نعتقد أن المناقشة المفتوحة التي لا لبس فيها هي وحدها التي يمكن أن تكون مجدية لقضية الشعوب والبلدان المحبة للسلم .

ان الحالة السياسية الدولية لم تتحسن بأى حال من الأحوال عما كانت عليه في العام الماضي . بل انها - على النقيض من ذلك - قد ازدادت تفجرا وتعقدا وتوترا . وبسبب سياسة العدوان والاضطهاد واملاء الارادة التي تنتهجها الدولتان العظيمتان الرئيسيتان وغيرهما من الدول الامبريالية الأخرى ، يتعين على كثير من الشعوب والبلدان ، أن تواجه ضغطا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا كبيرا ، وتعاني من ضروب حرمان لا حصر لها ، بل وتعيش في أوضاع حرب .

ولقد ازدادت هذه الحالة تفاقمنا بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية التي طالت لعدة سنوات حتى الآن . ولا يزال الاقتصاد العالمي في حالة ركود ، بل لا يزال الكساد مستمرا في عدد من البلدان أو لم يعد النمو ملموسا . كما أدى تذبذب الأسواق الى نقص في الصادرات على الصعيد العالمي . وتحولت القروض الضخمة التي روجت الاحتكارات وحكومات الدول الرأسمالية الكبرى بوصفها طريق للخلاص ، بل وطريق الاثراء ، الى قيود جديدة فرضتها الامبريالية على شعوب وبلدان شتى . وهذه الحالة بأسرها قد أدت الى مستويات قياسية من البطالة ، والزيادة المستمرة في الأسعار ، والمزيد من التدهور في مستويات المعيشة ففي بلدان كثيرة من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية يعيش السكان دون حد الكفاف ، وتقع مآسي انسانية حقيقية .

واليوم ، يتضح أكثر من ذى قبل ، ان فكرة " النظام الاقتصادى الدولى الجديد " ، بالرغم من حسن النوايا التى تكون قد دفعت البعض اليها ، لا تزال فكرة مثالية غير واقعية ، لأن الامبرياليين والاستعماريين الجدد لن يتخلوا عن امتيازاتهم أو أوضاعهم القائمة على السيطرة . وتعتبر الدورة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، احدث مثال على ذلك ، حيث انتهت دون ان تسفر عن نتيجة لان البلدان الصناعية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، عارضت بصراحة مطالب البلدان النامية . وهكذا ، تأكد مرة أخرى ، اننا لا يمكن ان نضع ثقتنا في المواعظ التى تدعي الدول الامبريالية التشبث باهداب القيم الاخلاقية . ونحن نعتقد ان السبيل الصحيح انما يتمثل في المعارضة الحاسمة للنهب الذى يمارسه به الاستعماريون الجدد ، واحكام القبضة الوطنية على الاصول الوطنية وادارتها ادارة مستقلة . فالبلدان النامية قادرة على ان تفرض على الدول الصناعية مطالبها العادلة من اجل التبادل التجارى المنصف في الميدان الاقتصادى ، ومن اجل التعاون القائم على اساس المصلحة المتبادلة .

ان الوضع السياسى الدولى الذى ما زال يتدهور ، وتفسده النزاعات الجديدة ، ما هو - ان شئنا الموضوعية - الا نتيجة لتصعيد الأنشطة العدوانية والعسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى وتنافسهما على السيطرة والهيمنة . ففي كل حدث رئيسى من احداث عالم اليوم بل حتى في كل نزاع اقليمى ، نجد انفسنا وجها لوجه امام احدى الدولتين العظيمتين الرئيسيتين او كليهما معا . فكل الشعوب تواجه تدخل هاتين الدولتين بطريقة أو بأخرى و بدرجات متفاوتة ، وتتعرض للتهديد بسبب السياسات العدوانية للامبريالية الامريكية والامبريالية الاشتراكية السوفياتية . وفي مناطق وأقاليم عديدة من العالم مثل افغانستان ، ولبنان ، والشرق الاوسط كله ، وامريكا الوسطى وجنوب افريقيا وجنوب شرقي آسيا وما اليها ، تنشب النزاعات المحلية والحروب ، مسببة البؤس والمعاناة للشعوب .

ان تطور الاحداث في اوروبا يوضح أن التوتر والافتقار الى الأمن في هذه القارة قد ازدادا . وصحيح انه تم انشاء العديد من المؤسسات بل في الواقع عدد

متزايد منها ، لضمان أمن أوروبا ، وقد عقدت اجتماعات لا حصر لها ، وكانت هناك محادثات لا تنتهي . وصاحب توقيع الوثيقة الختامية لهلسنكي تهليل عظيم ، وحدث نفس الشيء فيما يخص اجتماع بلغراد ، ومؤخرا جدا ، حدث نفس الشيء ايضا بالنسبة لتسوية مدريد . الا أن شعوب العالم ، بصرف النظر عن الدعاية الغوغائية ، لم تشهد أى تدبير محدد من شأنه أن يبرر على أى نحو " التفاوض " الذى اعربت عنه الاجتماعات المطولة بشأن " الأمن الاوروبى " .

فأى جدوى لكل هذه الاجتماعات والوثائق والقرارات وأوروبا قد تحولت الى ترسانة حقيقية للأسلحة التقليدية والاستراتيجية ، واخذ الامبرياليون الامريكىون يكدسون قذائفهم الانسيابية وقذائف " برشينغ - ٢ " فى أوروبا ، بينما الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات يوجهون قذائفهم من طراز " اس . اس - ٢٠ " الى اهدافها فى البلدان الأوروبية ؟ ان هناك أوهاما زائفة تبث فى اذهان الناس عن مفاوضات تجرى فى جنيف بشأن هذه الأسلحة النووية ، لكن الشعوب الأوروبية لا يمكن أن تتوقع ان يستتب أمنها عن طريق العمليات الحسابية التى تعرض يوما بعد يوم على الراى العام العالمى فى معرض الدعاية التى تقوم بها بل وتسيطر عليها الدولتان العظيمتان الرئيسيتان ، والتي من قبيل المقترحات والمقترحات المضادة بشأن عدد القذائف التى يجب أن تنشر فى القارة . وقبول مثل هذه السفطة لن يعنى الا الوقوع فى مصيدة نظرية توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى . وبالتالي الخضوع لا ملاء ارادتهما .

ولا سبيل الى الحفاظ على السلم والأمن فى أوروبا وفى العالم او تدعيمهما الا بمعارضة السياسات العدوانية للدولتين العظيمتين الرئيسيتين وهدم اتاحة أى فرصة لهما لاستغلال روابطهما السياسية والاقتصادية مع مختلف الدول لتلحقا الأذى بشعوب البلدان الأخرى ، وتهاجمانها وتعرضا حريتها واستقلالها للخطر .

لقد قال قائد شعبنا الرفيق انفر هوكسا ، تعبيرا عن رأى البانيا الاشتراكية :

" انه لا حلف شمال الأطلسي ولا حلف معاهدة وارسو ، ولا القواعد

العسكرية المقامة فى بلدان شتى ، ولا الأسلحة الذرية للدولتين العظيمتين

الرئيسيتين ، يمكن ان تضمن الدفاع عن البلدان الأوروبية ، أو تضمن لها
تنميتها الحرة المستقلة ، او الحفاظ على سيادتها وسلامة اراضيها ، فتلك
البلدان لا تستطيع ان تضمن ذلك كله لأنفسهما ، الا بالقضاء على هذه
الاحلاف ، واعادة الجنود السوفيات والامريكيين الى اوطانهم ، وتحطيم
الأغلال السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تعهد بها واشنطن وموسكو
واوروبا .

اننا نستمع منذ وقت طويل الى بيانات ونظريات عن التهديد الذي تشكله الكتل
العسكرية وأنشطتها ، لكن هذا كله سيكون مجرد لغوا اذا لم يكن مصحوبا باعمال
محددة . وستصبح هذه المواعظ عديمة الجدوى بل - في الواقع - ضارة ، عند ما
يقوم مؤلفوها بمنح التسهيلات والامتيازات لجنود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي
ويتيحون بذلك للدولتين العظميين الرئيسيتين الامبرياليتين مناخا مواتيا لزيادة
تغلغل نفوذهما وفرض تهديدهما على البلدان الأخرى بل وعلى السلم ذاته .

والبانيا - من جانبها - تتسق اعمالها مع أقوالها . وهي لن تسمح باقامة
قواعد عسكرية اجنبية على أرضها ، ولن تسمح اطلاقا لآى احد بأن يقوم من اراضيها
بتهديد مصالح الدول والشعوب المجاورة وحرمتها واستقلالها الوطني او ينتهك
حرمتها .

ان الشعب الالباني يتفهم تمام الفهم معارضة ملايين وملايين البشر في أوروبا
وفي جميع أنحاء العالم لسباق التسلح الذي تقوم به الدولتان العظميان الرئيسيتان ،
ولخطر الحرب ، بل يشاطر تلك الملايين معارضتها هذه لأن خطط الامبرياليين للاتجار
بالحرب لا يمكن ان تحبط الا بالجهود المصممة .

ونحن نعتقد أن الدولتين العظميين الرئيسيتين تصعدان في منطقة البلقان
ايضا ، محاولتا تهما للتدخل ، وتحريك قوى الشر وسوء التفاهم عملا على ابقاء روح
المجابهة حية ، وتقويض علاقات حسن الجوار بين شعوب وبلدان تلك المنطقة .

ان الحكومة الالبانية ستبذل جهودا جيدا معاوفا الانشغال بالحفاظ على السلام في البلقان وما يبذل في ذلك السبيل من جهود عارفة ، وستؤيد أية خطوات بناءة وواقعية تكفل تحقيق هذا الهدف . وما زالت على اعتقادها أنه من الضروري لتعزيز السلم في البلقان معارضة سياسة التدخل التي تنتهجها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الشؤون الداخلية لبلدان شبه الجزيرة ؛ والقيام بخطوات محددة لازالة القواعد العسكرية الاجنبية ؛ وعدم تقديم أية تسهيلات للقوات البحرية والجوية الخائرة بالدولتين العظميين الرئيسيتين ؛ وقطع جميع الصلات مع الاحلاف العدوانية التي تتزعمها . وستكون تلك متفقة مع التطلعات الحقيقية لشعوب البلقان للعيش في سلم وصدارة مع بعضها البعض .

لقد كانت البانيا الاشتراكية وستظل باستمرار عاملا من عوامل السلام والاستقرار في منطقة البلقان . وسوف تنجح في المستقبل في أن تسهم في تشييد تعاون دائم يقوم على أساس سياسة حسن الجوار والهادئ التي تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة . ان تطور الحالة في اوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بالحالة في البحر الأبيض المتوسط . فتعرب هذه المنطقة تنظر بانشغال مشروع للأنشطة التي تقوم بها الدول العظمى الرئيسية التي قامت باضفاء الطابع العسكري على ذلك البحر وتمارس دبلوماسية البوارج الحربية في مياهه . وعندما يجرو بند صغير على رفع صوته بشأن انحالة المقلقة للغاية في البحر الأبيض المتوسط ، توجه اليه جميع أنواع الاتهامات بل ويصل الأمر الى نرجيه التهديدات .

ويكسر الحديث اليوم عن تلوث البيئة في ذلك البحر ، وعن التدابير التي يجب اتخاذها لتنظيفه من التلوث ، الا أننا نعتقد أن تنظيفه يجب أن يبدأ بتخليصه من أشد أنواع التلوث خطورة وعتكا - باجلاء أساطيل امبريالية الولايات المتحدة والامبريالية الاشتراكية السوفياتية عن مياهه .

وقد قيل الكثير في الأمم المتحدة عن الحالة في الشرق الأوسط ، واعتمدت قرارات عديدة ، وادينت سياسة اسرائيل ، لكن اسرائيل ما زالت ، لعدة عقود ، سادرة على درب العدوان والتوسع والاستعمار الاستيطاني في الأراضي الحربية ، طاردة الفلسطينيين من أراضيهم ومعنة في ارتكاب الجرائم الوحشية ضد هم . لقد بات الشعب الفلسطيني الشهيد

هدفا خاصا للهجمات الاجرامية التي تشنها الصهيونية والامبريالية . ان السياسة التي تنتهجها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة سياسة ابادية وتجريد للشعب الفلسطيني من هويته الوطنية .

منذ عام مضى هاجمت اسرائيل لبنان ، وهي تقوم الآن بتقسيم ذلك البلد على أساس الأمر الواقع . وكل هذه الأنشطة العدوانية التوسعية التي تمارسها اسرائيل تشجعها وتؤيدها بشكل مباشر امبريالية الولايات المتحدة الامريكية . فضلا عن ذلك ، نشاهد اليوم مشاة البحرية الامريكيين وقد عززوا مواقعهم ورسخوا اقدامهم في لبنان .

ان تواجد قوات الولايات المتحدة في لبنان ، وتواجد قوات تابعة لبعض البلدان الاوروبية ، يعد سابقة تنذر بعواقب وخيمة ، وسابقة تعني ، في الحقيقة ، اضافة الشرعية على عمل يفتح الباب ، بطريقة أو بأخرى ، أمام العودة الى السياسة القديمة للقوى الامبريالية التي تعودت في ممارستها لها ، بحجة العمل على استتباب النظام ، ارسال قواتها المسلحة الى مختلف البلدان لارساء سيطرتها هناك .

ان التطورات الحالية في الشرق الأوسط تزودنا ببرهان جلي على ان هناك تصعيدا جديدا للمؤامرة الامبريالية الصهيونية ضد الشعوب العربية . فبعد كامب ديفيد ، هاجمت اسرائيل لبنان واحتلت جزءا كبيرا من اراضيها ، ووجهت ضربة قوية الى الحركة الفلسطينية . وهي تضع اليوم الخطط لاختطاف الأردن ، وتتهدد سوريا جديا بشن الحرب عليها . ان الاوساط العسكرية في الولايات المتحدة واسرائيل تخطط للكيفية التي تهاجم بها بلدانا عربية أخرى وتخضعها الواحدة تلو الأخرى .

واعمال اسرائيل ضد الشعوب العربية تشجعها وتعززها أيضا سياسة الاتحاد السوفياتي من خلال مؤامراتها وصفقاتها مع الولايات المتحدة . ومن الحقائق المعروفة جيدا أنه ، بالرغم من كل العواجبات والمصادمات التي تقع بين هاتين الدولتين العظميين ، فانهما تبدلان جهودهما للتوصل الى اتفاق بينهما على حساب مصالح الشعوب الأخرى . ويتضح هذا كل الوضوح من التنازلات التي تسعى اليها كل منهما حتى تستطيع التحرك دون عائق أو ازعاج في أفغانستان وبولندا ، وفي الشرق الأوسط وامريكا الوسطى . وبغض

النظر عن الاعلانات التي تصدرها موسكو وواشنطن وما تتبادلانه من هجوم ، فان نظرية مناطق النفوذ ما زالت سارية المفعول .
 ويدخل مجرى الأحداث في الشرق الأوسط أيضا في اطار مؤامرة يحكيها الشرق والغرب
 لاذماد الثورة المناهضة للامبريالية التي قام بها شعب ايران البطل الذي أطاح بنظام
 الشاه بعد كفاح مثير وطرد الامبرياليين الامريكيين خارج بلاده .
 اننا نعتقد أن الشعوب العربية والشعوب الاخرى في المنطقة لن تسمح للامبرياليين
 والصهاينة أن ينصرفوا على حساب مصالحها . ان تلك الشعوب ستجد القوة لتتحد وتكف
 أيدي المعتدين . لقد أظهرت التجارب أنه عندما توحد شعوب البلدان العربية صفوفها
 وتعزز وحدتها يصبح لديها من القوة والوسائل ما يجبر المعتدين على الاستماع الى صوت
 العقد .

وليس هناك أدنى شك في أن حسم النزاع المسلح بين العراق وايران بنسوية خلافتهما
 عن طريق المفاوضات سيكون لمصلحة شعبي هذين البلدين ، وشعوب الشرق الأوسط بشكل
 عام ، وسيسهم في تفادي المزيد من التدخل من جانب الدولتين العظميين الرئيسيتين
 في هذه المنطقة المضطربة .

ان شعب البانيا وحكومتها سيؤيدان باستمرار كفاح الشعب الفلسطيني المناضل من
 أجل استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . وسنؤيد كفاح الشعب العربية الشقيقة
 الأخرى في سبيل تحرير أراضيها التي احتلتها الاسرائيل ونضالها من أجل كشف واجباط
 مؤامرات ومناورات الدولتين العظميين الرئيسيتين .
 ويؤيد شعب البانيا أيضا الكفاح العادل الذي يخوضه شعب افغانستان لتحرير
 بلاده من الغزاة السوفيات .

ان المذهب الامبريالي الذي يحاول أن يزكي نيران الحروب المحلية والنزاعات
 والتناحر باعتبارها وسائل لتحقيق السيطرة والهيمنة على الشعوب المعنوية ، يتضح بجلاء
 أيضا في القارة الافريقية حيث تنشب النزاعات بانتظام شبه دوري . ونصير تشاد آخر مكان
 من أمثلة التدخل الامبريالي . ان شعب تشاد يقتل ويدمر بلده لمصلحة الآخرين . ويمتقد

وفد البانيا أن بوسع شعب تشاد حسم مشاكله الخاصة به ، ويجب أن تتاح له الفرصة لأن يقوم بذلك وفقا لمصلحته الوطنية دون أى تدخل خارجي مهما كانت ذريعته .
 ان القوى الامبريالية تبذل كل ما بوسعها لتبقى افريقيا خاضعة ومتخلفة ومجزأة حتى يمكن أن تستمر في استغلالها الاستعماري الجديد لتلك القارة . ولذلك فهي لا تتورع عن تأييد أنظمة على شاكله نظام جنوب افريقيا العنصرى الذى يعتبر اسرائيل اخرى تخسب الامبريالية في افريقيا . ان جنوب افريقيا ، بغير تأييد الولايات المتحدة لها منذ البداية وحتى الآن ، لم تكن لتجرؤ على الاستمرار في احتلال ناميبيا ، أو تقهر بطرق فاشية شعب جنوب افريقيا الذى لا يزال يعيش في عزلة محروما من جميع حقوقه . ان الشعوب الافريقية لم تتعاضد أبدا مع هذه الحالة ؛ بل انها كافحت ، ولا تزال تكافح ، ضد التدخل الامبريالي والسنصرية والتمييز العنصرى . ان البانيا شعبا وحكومة تؤيد بقوة الكفاح العادل الذى يحوز به الشعب الناميبى في سبيل الحرية والاستقلال الوطني ، وكفاح الشعوب الافريقية لاجتثاث جذور الاستعمار .

نقد نشأ حالة خطيرة للغاية في امريكا الوسطى حيث تكف الولايات المتحدة ضغطها وتدخلها العسكرى ضد شعب نيكاراغوا المحب للسلم ، وتقوم بتمويل قوات المرتزقة وارسالها لغهر كفاح شعب تلك المنطقة . ان الأحداث في امريكا الوسطى تثبت أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتعاضد على الاطلاق مع الحالة التي نشأت فيما تعبره فنائها الخلفى حيث هبت الشعوب ضد عمليات القمع والنهب والاستغلال . ان شعوب امريكا اللاتينية ، لا تعاني من الضغط والهجمات الباسرة التي تشنها امبريالية الولايات المتحدة فحسب ، بل وتعاني كذلك من الحيلة التي تمارسها امبريالية الاتحاد السوفياتى التي تحاول الاستفادة من العداوة القائمة بين هذه الشعوب وامبريالية الولايات المتحدة لتمهيد الطريق أمام تغلبها هناك .

ان شعب البانيا يقف الى جانب شعوب امريكا اللاتينية التي ترغب في التخلص من التدخل الوحشى لامبريالية الولايات المتحدة . وتؤيد حق شعب نيكاراغوا في العيش بحرية واستقلال في بلاده . كما تؤيد أيضا كفاح شعب السلفادور والحق السيادى للأرجنتين على جزر ماليناس .

لقد تحولت منطقة جنوب شرقي آسيا اليوم الى هدف لمخططات وتدخّل الدولتين العظميين الرئيسيتين اللتين تنتهجان سياسة تهدف الى زرع التفزقة وخلق صراعات جديدة لفتح الطريق أمام وتغلغلها الاستعماري الجديد وتوسيعها العسكري في تلك المنطقة . لقد أيدنا وسنواصل تأييد حتى شعوب تلك المنطقة في العيش في حرية واستقلال ضد تدخلات ومكائد الدولتين العظميين الرئيسيتين .

وتقدر الحكومة الألبانية انسحاب جزء من القوات الفيتنامية من كمبوتشيا وتأمل في مواصلة هذه العملية . الا ان الدولتين العظميين الرئيسيتين اطلقتا العنان للكثير من التخمينات الباطلة على حساب الشعب الكمبوتشي الذي عانى لسنوات عديدة من الاعتداءات البربرية لأميرالية الولايات المتحدة ومذابح عصاة بول بوت . لقد آن الأوان ليواجه المجتمع الدولي الحقيقة ويساعد الشعب الكمبوتشي مساعدة حقيقية . وبناء على ذلك وبالالتزام الدقيق بمبدأ حق الدول والشعوب الثابت في أن تتمتع باستقلالها الكامل وتقرر مصيرها دون أي تدخل خارجي ، قررت حكومة جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية أن تعترف بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ونحن نتمسك بالرأي القائل ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية يجب أن تشغل مقعدها في الأمم المتحدة الذي يشغله الآن ظلما ممثلو عصاة بول بوت .

ورغم أن الحرب في كوريا قد انتهت منذ أكثر من ثلاثة عقود مازال ذلك البلد مجزأ ان قوات الولايات المتحدة يجب أن تنسحب من كوريا الجنوبية ، وتتاح للشعب الكوري فرصة ممارسة حقه المشروع في أن يعيش موحداً في وطنه .

ومن الواضح ، في ضوء الأحداث التي وقعت منذ الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان الدولتين العظميين الرئيسيتين هما ، بدرجات مختلفة ، المتسببتان في حالة الفوضى الخطيرة القائمة في العالم . فكل منهما تسعى الى التفوق الاقتصادي والسياسي والعسكري على الأخرى ، والى كسب أسواق جديدة ، والحصول على مناطق النفوذ . وقد زادتاهما الأزمة عدوانية . الا أن الواقع يثبت كذلك ان سياسة القمع

والاستغلال والعدوان والملاءة الإرادة تواجهه ، بدرجة متزايدة ، مقاومة عنيدة من جانب البلدان والشعوب المحبة للسلام . ان سير الأحداث سيبين ما اذا كانت الدول الامبريالية ستقود العالم الى الحرب والهلاك من جديد أو ما اذا كانت الشعوب ستقضي على الحرب وتنقذ البشرية . لذلك يرتبط النضال من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل السلام والأمن في العالم ، ارتباطاً وثيقاً بفضح سياسة العدوان التي تنتهجها الدولتان العظميان الرئيسيتان الامبرياليتان ، والمعارضة الصارمة لتلك السياسة .

لقد دأبت دولتي على انتهاج سياسة خارجية مفتوحة وثابتة تقوم على المبادئ . فهي تناصر تطوير العلاقات والتعاون مع جميع البلدان التي تلتزم بمبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، واحترام سيادة كل شعب وحقه في اختيار النظام الاجتماعي الذي يريد . لقد أبدت الحكومة الالبانية دائماً حسن النية والاستقامة في تطوير العلاقات مع الدول الأخرى . وناهضت ، وتناهض ، أية محاولة لملاءة الإرادة في العلاقات بين الدول ذات السيادة . اننا لن نتقبل أبداً أو نقف مكتوفي الأيدي أمام التشويهات والدسائس الرامية الى تحريف مواقفنا ومطالبنا العادلة . ومنذ ٣٥ سنة امتنعت بريطانيا العظمى بصورة غير شرعية إعادة السبائك الذهبية الالبانية التي نهبتها الهتلريون . فهذا الذهب يشكل جزءاً من عرق وكشعبنا ، ولا بد من أن يرد اليه مع ما تراكم من فوائد . ان شعبنا سيدافع عن مصالحه بحزم وتصميم وسيحارب الظلم الذي تعرض ولا يزال يتعرض له .

ان الوضع الاقتصادي والسياسي داخل جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية وضع صحي . فقد حقق شعبنا نجاحات هامة في جميع مجالات الحياة وفي تحقيق خطط التنمية بالاعتماد على قوته الذاتية . وجماهير الشعب في بلادى تعيش متحررة من كابوس الشعور بعدم الأطمئنان الى المستقبل لأن الظواهر التي من قبيل ما هو مشاهد في بلدان بعينها كالأزمات والتضخم والبطالة وارتفاع الأسعار والأدمان على المخدرات وغيرها من الشرور - لا وجود لها في البانيا . ان رفاهية الجماهير الكادحة في ازدياد مطرد ،

وهي تتطلع الى المستقبل بثقة . والفضل في كل الانتصارات التي حققها شعبنا في غضون العقود الأربعة لحكم الشعب يعود الى النظام الاشتراكي الأصيل والزعامة السديدة لحزب العمل في ألبانيا برئاسة الرفيق أنور خوجه ، الأمين البار للأمة الألبانية .

ان المروجين للدعاية المفرضة بحماس معوم يملؤون اعدادا لا تحصى من الصفحات بالافتراءات على ألبانيا الاشتراكية ، مصورين بلادى كما لو كانت بلدا عجيبا غريبا ومعزولا ، وهلم جرا . وبالطبع نحن لا نتوقع الاشادة والمدح من جانب أولئك الناس الذين يمثلون بعض الدوائر الرجعية المعروفة والذين امتهنوا ، برتبة ، اختلاق الروايات القائمة على المواقف العدائية الشوفينية . فأعمالهم هذه لا تخيفنا على الاطلاق . والحقيقة ان البانيا تمضي الى الأمام وانها تصبح أقوى يوما ، لا بالقروض أو الائتمانات بل باتباع سياسة مستقلة وسيادية على وجه تام . ورغم أن البانيا بلد صغير فهي تتغلب ببسالة على مختلف الضغوط التي تمارسها الدولتين العظميين الرئيسيتين وموامراتهما ، ولن تحيد عن النهج الاشتراكي الصحيح والنزيه . ان شعبنا مصمم على مواصلة السير في ذلك السبيل لأن التجربة أثبتت له ان هذا السبيل وحده يمكن أن يحقق التقدم المطرد والتنمية والحرية الأصيلة .

وسيشارك الوفد الألباني في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة فسي الجهد التي تبذلها جميع الدول المحبة للسلام ، ولن يتوانى عن تقديم مساهمته فسي قضية الشعوب وفي سبيل السلم والأمن الحقيقيين .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠